

محمد أحمد بنيس | Mohamed Ahmed Bennis*

لجان الحقيقة في أميركا اللاتينية: دراسة مقارنة في ديناميات التأسيس وسياسات الذاكرة

Latin America's Truth Committees: A Comparative Study of Institutional Dynamics and Politics of Memory

تسعى هذه الدراسة للكشف عن الأدوار التي قامت بها لجان الحقيقة في أميركا اللاتينية في إرساء العدالة الانتقالية، وذلك في سياق مقارنة يستدعي ثلاث تجارب رئيسة، هي: الأرجنتين، وتشيلي، وبيرو. وتحاول تسليط الضوء على السياقات التي أتاحت لهذه التجارب الالتحام بالتحول الديمقراطي واستيعاب تعقيداته، من خلال مساءلة الديناميات التي رافقت تأسيس لجان الحقيقة، والتعرف إلى أدوار الفاعلين في إدارة التوتر بين مطالب الضحايا من جهة، ومتطلبات المصالحة والسلم الأهلي من جهة أخرى. وتبين الدراسة أن تأسيس لجان الحقيقة ارتبط بطبيعة التحديات التي واجهتها البلدان اللاتينية في التحول الديمقراطي وتجاوز إرث الانتهاكات السابقة. وبقدر ما اختزلت هذه التحديات أزمة الشرعية التي عصفت بهذه الأنظمة ودفعتها إلى الانخراط في هذا التحول، أبرزت أيضاً الإمكانيات التي وفرتها هذه اللجان للفاعلين لتدبير توترات هذا التحول.

كلمات مفتاحية: التحول الديمقراطي، العدالة الانتقالية، الذاكرة، أميركا اللاتينية، سياسات الذاكرة.

This paper seeks to uncover the roles played by truth commissions in Latin America in establishing transitional justice, in a comparative study that draws upon three main experiences: Argentina, Chile, and Peru. It highlights the contexts that allowed these experiences to adhere to the democratic transformation and absorb its complexities, by questioning the dynamics that accompanied the establishment of truth commissions, and identifying the roles of actors in managing tension between the demands of victims and the requirements of reconciliation and civil peace. The paper demonstrates that the establishment of truth commissions was linked to the nature of the challenges faced by Latin countries undergoing democratization and transcending the legacy of previous violations. Inasmuch as these challenges reduced the crisis of legitimacy that ravaged these systems and led them to engage in this transformation, they also highlighted the potential that these committees have provided for actors to manage the sequence of this shift.

Keywords: Democratic Transition, Transitional Justice, Memory, Latin America, The Politics of Memory.

* أستاذ في المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، طنجة، المغرب.

مقدمة

إن أي تحول ديمقراطي عادة ما يسوده التوتر بين قوى تتطلع إلى النسيان وتجاوز الماضي وإقامة الديمقراطية من دون تكاليف كبيرة، وقوى أخرى ترى أن إنجاز ذلك لا يتأتى من دون تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا وإصلاح شامل للمؤسسات يضمن عدم تكرار الانتهاكات وحفظ الذاكرة الوطنية وجبر الضرر⁽⁶⁾؛ الشيء الذي يجعل العدالة الانتقالية مفهومًا متحرِّكًا، يرتبط بالمعضلات التي تواجهها المجتمعات خلال المراحل الانتقالية.

ورغم عدم وجود علاقة عضوية بين التحول الديمقراطي وهذه العدالة⁽⁷⁾، فإن الارتباط الوثيق بينهما في كثير من التجارب ساعد على أن تبقى النقاشات الأكاديمية ذات الصلة مفتوحة⁽⁸⁾ ومحفوظةً براهنيتها، وبالأخص في ظل الإكراه الذي يلزم آليات هذه العدالة، والذي يتبدى، على نحو أساسي، في علاقات القوة وألويات النخب، إضافة إلى ما يُعرفُ بزمنية Temporalité هذه العدالة⁽⁹⁾، سواء من حيث صلتها بعلاقات القوة التي قد تتغير، أو بالجدولة الزمنية المفترضة لهذا التحول الذي قد تطول مدته أو تقصر. وقد تفاعلت معظم لجان الحقيقة والمصالحة⁽¹⁰⁾ مع هذه المسارات، عبر الأدوار التي أدتها في سياسات الذاكرة واجتراح سردية جديدة للصراع السياسي الذي نتجت منه الانتهاكات، من خلال بيان ملامساته ونتائجها والعبر المستخلصة منه.

ومنذ بداية الثمانينيات، غدت أميركا اللاتينية مختبرًا رئيسًا للعدالة الانتقالية في ظل تحول عدد من بلدانها إلى الديمقراطية. وهو

6 صامويل هانتجتون، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين إبراهيم (الكويت: دار سعاد الصباح، 1993)، ص 298-300

7 ليست هناك علاقة عضوية أو مباشرة بين التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية رغم أن معظم التجارب تندرج ضمن هذا التحول؛ فإسبانيا التي تعتبر نموذجًا كلاسيكيًا في التحول نحو الديمقراطية، لم تعرف العدالة الانتقالية بسبب توافق الفاعلين على تجنب مساراتها. لكن تم العفو عن المعتقلين السياسيين، واستبعاد إمكانية ملاحقة رجال النظام السابق، والترخيص للحزب الشيوعي الإسباني، واعتماد دستور جديد. غير أن كل ذلك لم يمنع من أن تبقى قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في عهد الجنرال فرانكو، والذاكرة، حاضرةً في السجلات السياسية، ينظر: Elster, pp. 79-81.

8 Pierre Hazan, "Les dilemmes de la justice transitionnelle," *Mouvements*, vol. 1, no. 53 (2008), p. 42.

9 Hazan, "Mesurer l'impact des politiques de châtement et de pardon," p. 350.

10 يمكن تعريف لجان الحقيقة والمصالحة بأنها هيئات رسمية تُحدثها الدول بهدف التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت خلال فترة محددة، وتوثيقها والإعلان عنها، مع الحفاظ على السلم الأهلي الذي يتطلبه التحول نحو الديمقراطية، ينظر: Teitel, p. 78; Louis Joinet (dir.), *Lutte contre l'impunité: Dix questions pour comprendre et agir* (Paris: La Découverte, 2002), p. 60.

تمثل العدالة الانتقالية⁽¹⁾ أبرز آلية لمعالجة ماضي انتهاكات حقوق الإنسان⁽²⁾، وتكاد أهميتها السياسية تفوق أهميتها الحقوقية؛ بالنظر إلى أدوارها في تغذية مختلف ديناميات التحول الديمقراطي. ورغم أنها ليست وليدة اليوم⁽³⁾، فإن تأثيرها أصبح جزءًا من هذا التحول، خاصة فيما يتعلق بوضع سياسات عامة للذاكرة تنبني على إعادة قراءة الماضي، وإنتاج الحقيقة، وتديير جدل العدالة والمصالحة، في أفق بناء عقد اجتماعي جديد وفق توافقات تتباين سياقاتها من بلد إلى آخر. وهو ما يتطلب، بتعبير المفكر العربي عزمي بشارة، خطةً وبرنامجًا تتفق عليهما أوسع قوى سياسية ممكنة لضبط عملية التحول الديمقراطي وتوجيهها⁽⁴⁾.

بهذا المعنى، تُترجم العدالة الانتقالية إجابة الفاعلين عن الانتهاكات التي حدثت إبان حكم النظام السابق على هذا التحول. لكنها، في الوقت نفسه، تُشكّل أفقًا يتطلع، من خلاله، هؤلاء، بمن فيهم المسؤولون عن هذه الانتهاكات، إلى إضفاء الاستقرار على التوافق الذي يتوصلون إليه واستيعاب هذه الانتهاكات، ضمن تحدٍّ مجتمعيّ بعدم تكرارها؛ ما يعكس الحاجة إلى شرعنة النظام الجديد ودفع إعادة البناء الوطني إلى الأمام⁽⁵⁾، وفق توازنات اجتماعية وسياسية معينة.

1 يُعرفها المركز الدولي للعدالة الانتقالية بأنها مجموع التدابير القضائية والسياسية التي تتخذها الدول لمعالجة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في الفترات الانتقالية، مُتوخيةً، عبر آلياتها، ضمان المساءلة وتحقيق العدالة المصالحة. ويرى خوان إرنيسو مينديث أن العدالة الانتقالية تنبني على حزمة من الالتزامات التي تكاد تكون مُتفقًا عليها، تتضمن إجراء التحقيقات القضائية اللازمة، ومعاقبة الجناة، وكشف حقيقة الانتهاكات، وجبر الضرر، وإبعاد الجناة الذين تم التعرف إليهم من مواقعهم داخل أجهزة السلطة والأمن، ينظر: "ما هي العدالة الانتقالية؟"، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، شوهد في 2020/6/3، في: <https://bit.ly/3gKDo38>;

Juan E. Méndez, "Responsabilización por los abusos del pasado," in: Lorena González (ed.), *Presente y futuro de los derechos humanos: Ensayos en honor a Fernando Volio* (San José: Instituto Interamericano de Derechos Humanos, 1998), p. 81; Pierre Hazan, "Mesurer l'impact des politiques de châtement et de pardon: Plaidoyer pour l'évaluation de la justice transitionnelle," *Revue Internationale de la Croix Rouge*, vol. 88, no. 861 (March 2006), pp. 343-365

2 تتم هذه المعالجة عبر أربعة خيارات أساسية: العقوبات الجنائية، والعقوبات غير الجنائية، ولجان الحقيقة، وبرامج جبر الضرر، ينظر:

Camila de Gamboa Tapias, "Justicia transicional: Dilemas y remedios para lidiar con el pasado," *Revista de Estudios Socio-Jurídicos*, vol. 7 (2005), p. 23.

3 Jon Elster, *Rendición de cuentas: La justicia transicional en perspectiva histórica*, Ezequiel Zaidenweg (trans.) (Buenos Aires: Katz, 2006), pp. 73-92.

4 عزمي بشارة، في الثورة والقابلية للثورة (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 90.

5 Ruti G. Teitel, "Transitional Justice Genealogy," *Harvard Human Rights Journal*, vol. 16 (2003), p. 76.

الأجيال الجديدة للذاكرة في الصراع السياسي⁽¹²⁾. وذلك كله ضمن أفق يتوخى استخلاص الدروس التي قد تفيد الحالة العربية في إنجاز التحول الديمقراطي بأقل التكاليف الممكنة. وموازاة مع ذلك، ستعمل هذه الدراسة على تأطير هذه الإشكالية ضمن مقاربة منهجية تجمع بين وصف الوقائع ومحاولة تفسيرها وتحليلها، ثم إعادة تركيبها في رؤية متكاملة تهدف إلى وضع التجارب المدروسة في أفق مقارنة، انطلاقاً من رصد الخصائص التي تميز كل تجربة على حدة؛ بما يعنيه ذلك من حرص على المواجهة بين المقاربة القانونية التي تقتضي استدعاء النصوص القانونية ذات الصلة، والمقاربة التاريخية التي تستدعي معالجة الوقائع في ضوء سياقاتها التي أنتجتها.

أولاً: لجان الحقيقة والمصالحة: ديناميات التأسيس

يرتبط تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين⁽¹³⁾ وتشيلي⁽¹⁴⁾ وبيرو⁽¹⁵⁾ بالتحديات التي واجهتها هذه البلدان في التحول نحو الديمقراطية، وتجاوز إرث الانتهاكات التي ارتكبتها الأنظمة السابقة بأقل الخسائر. وبقدر ما اختزلت هذه التحديات أزمة الشرعية التي عصفت بهذه الأنظمة ودفعتها إلى الانخراط في هذا التحول، أبرزت، أيضاً، الإمكانيات التي وفرتها هذه اللجان للفاعلين لتدبير توترات هذا التحول. ولذلك

12 María J. Reyes, María A. Cruz & Félix Aguirre, "Los lugares de memoria y las nuevas generaciones: Algunos efectos políticos de la transmisión de memorias del pasado reciente de Chile," *Revista Española de Ciencia Política*, no. 41 (Julio 2016), p. 95.

13 تم إحداث اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص CONADEP في الأرجنتين بموجب المرسوم الرئاسي 187 الصادر في 15 كانون الأول/ ديسمبر 1983. وضمت تشكيلتها 13 عضواً من مشارب متنوعة (ثقافية، وأكاديمية، ودينية، وسياسية)، ومُنحت مدة 9 أشهر لإنجاز مهمتها، وترأسها الكاتب إرنستو ساباتا Ernesto Zapata، ينظر:

"Decreto 187/83," Comisión Nacional sobre la Desaparición de Personas, 15/12/1983, accessed on 6/3/2020, at: <https://bit.ly/2BuaEvp>

14 أُحدثت اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في تشيلي بموجب المرسوم الرئاسي 355 الصادر في 25 نيسان/ أبريل 1990. وتُعرف بلجنة ريتيج Rettig، نسبةً إلى رئيسها السياسي اليساري المعروف راؤول ريتيج غيسين Raúl Rettig Guissen (1909-2000). وضمت 8 أعضاء من بينهم ناشطون حقوقيون ورجال قانون مرتبطون باليمين والنظام العسكري، كما ضمت الناشط الحقوقي المعروف خوسي ثلاكيت José Zalaquett. وانحصرت مهمتها في وضع إطار متكامل حول ملاحظات الانتهاكات المرتكبة بين 11 أيلول/ سبتمبر 1973 و11 آذار/ مارس 1990، وجمع المعلومات التي تتيح التعرف إلى الضحايا ومعرفة مصيرهم، وذلك في مدة 9 أشهر، ينظر:

Eduardo González & Howard Varney (eds.), *En busca de la verdad: Elementos para la creación de una comisión de la verdad efi caz* (Brasilia: Comisión de Amnistía del Ministerio de Justicia, 2013), p. 69, accessed on 7/9/2020, at: <https://bit.ly/3gKEmf3>

15 تم إحداث لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو بموجب المرسوم 065-2001-PCM الذي أصدره الرئيس الأسبق فانتين بانياغوا Valentin Paniagua، في 4 تموز/ يوليو 2001.

وضع فرض على لجان الحقيقة والمصالحة الالتحام بسيرورات هذا التحول⁽¹¹⁾.

وفي هذا السياق، اخترنا ثلاث تجارب (الأرجنتين، وتشيلي، وبيرو)؛ لاعتبارات، أبرزها أنها تجمع بين الانتهاكات التي نتجت من عنف الدولة الذي مارسه الدكتاتوريات العسكرية (الأرجنتين، وتشيلي)، وتلك التي نتجت، بنسبة كبيرة، من الحروب الأهلية (بيرو). ورغم اشتراك هذه التجارب في سمات كثيرة، فإن لكل واحدة سياقاتها وتوتراتها الخاصة. فالتجربتان الأرجنتينيتين والتشيلية تندرجان ضمن الموجة الثانية من العدالة الانتقالية التي شهدتها الثمانينيات والتسعينيات، والتي طبعها جدل العقاب والعفو، بينما تندرج التجربة البيروفية، إلى حد بعيد، ضمن سياق دولي اتسم بعوامة العدالة الانتقالية في ضوء تزايد النزاعات والحروب الأهلية وعدم الاستقرار.

يهدف هذا البحث إلى مساءلة الديناميات التي واكبت تأسيس لجان الحقيقة في البلدان الثلاثة، وطبيعة "الحقائق" التي أنتجتها، والأدوار التي أداها الفاعلون في إدارة التوتر بين مطالب الضحايا بإقرار العدالة من جهة، ومتطلبات المصالحة والسلم الأهلي من جهة أخرى. وكل ذلك ضمن محاولة بناء إطار تحليلي لتشكل سياسات الذاكرة وتطورها في هذه البلدان انطلاقاً من التساؤل المركزي التالي: إلى أي حد ساهمت هذه اللجان في التحول الديمقراطي، وإنجاز المصالحة والسلم الأهلي، واستعادة الذاكرة وتطويرها لتغذية النقاش العمومي بشأن الماضي وموقعه في مخاض بناء الديمقراطية؟ هذا التساؤل المركزي تتفرع منه تساؤلات أخرى ترتبط بدور هذه السياسات في صياغة عقد اجتماعي جديد، وإعادة تأسيس شرعية الدولة، وتوظيف

11 عرفت أميركا اللاتينية تأسيس لجان الحقيقة التالية: اللجنة الوطنية للتحقيق حول المختفين في بوليفيا (1982)، واللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص في الأرجنتين (1983)، واللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في تشيلي (1992)، واللجنة الوطنية حول الاعتقال السياسي والتعذيب في تشيلي (2003)، ولجنة الحقيقة في السلفادور (1992)، ولجنة الإيضاح التاريخي في غواتيمالا (1994)، ولجنة الحقيقة والعدالة في هايتي (1995)، ولجنة السلام في الأوروغواي (2000)، ولجنة الحقيقة في بنما (2000)، ولجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو (2001)، ولجنة الحقيقة في الإكوادور (2007)، ولجنة الحقيقة والعدالة في الباراغواي (2008)، ولجنة الحقيقة والمصالحة في الهندوراس (2010)، واللجنة الوطنية للحقيقة في البرازيل (2011)، ولجنة الحقيقة والتعاضد وعدم التكرار في كولومبيا (2016)، ولجنة الحقيقة في بوليفيا (2017)، ولجنة الحقيقة والعدالة والسلام في نيكاراغوا (2018)، ولجنة الحقيقة في المكسيك (2018)، ينظر:

Arnaud Martin, "Mémoire, vérité et réconciliation," in: Arnaud Martin (dir.), *La mémoire et le pardon: Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine* (Paris: L'Harmattan, 2009); Elster, pp. 81-86; Sandrine Lefranc, "Politiques du pardon: Amnistie et transitions démocratiques, une approche comparative," Institut d'études politiques de Paris (cycle supérieur d'études politiques), Thèse pour obtenir le doctorat en science politique, Paris, 2000, p. 202.

المؤسستين العسكرية والأمنية من أي متابعة على خلفية الانتهاكات التي ارتكبتها. وإذا كان هذا المرسوم لم يمنع إجراء تحقيق في هذه الانتهاكات، فإنه منع تحديد المسؤوليات الجنائية الفردية⁽²⁰⁾. ورغم المؤشرات الإيجابية التي اكتسها تسليم الجنرال أوغستو بينوشيه Augusto Pinochet (1974-1990) السلطة للمدنيين، وانتخاب الرئيس باتريسيو أيلوين Patricio Aylwin (1990-1994) في عام 1990، فإن التوازنات السياسية لم تكن تسمح بإلغاء هذا المرسوم، بسبب عدم توفر المعارضة، آنذاك، على الأغلبية في مجلس النواب؛ ولذلك لم تطرح حكومة أيلوين مسألة إلغائه مخافة الفشل الذي كان في وسع اليمين أن يستغله، ما كان سيؤدي إلى إضعافها في ملفات أخرى، الأمر الذي جعلها تفضل التروي وعدم المجازفة بإضعاف موقفها بانتكاسة داخل المجلس⁽²¹⁾.

استمر سريان هذا المرسوم حتى بعد التحول نحو الديمقراطية، إلا في بعض الحالات مثل حالة مانويل كونتريراس Manuel Contreras⁽²²⁾. ورغم بعض محاولات إلغائه عن طريق القضاء⁽²³⁾، فإنها باءت بالفشل بسبب نفوذ اليمين داخل مؤسسات النظام الجديد، فضلاً عن الإشكالات القانونية التي طرحها⁽²⁴⁾، والتي زادت من تعقيد ظروف عمل اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة. لكن بدءاً من عام 1994، سيقع تحول في التعامل مع هذا المرسوم، بفعل تطور النقاش العمومي بشأن الوقائع السابقة على عام 1978، وهو ما أزعج المؤسسة العسكرية ودفعها إلى القيام باستعراض قوة أمام القصر الرئاسي؛ ما أثار مخاوف الحكومة من حدوث انقلاب عسكري، وجعلها تقتنع بأن التحقيقات يجب أن تظل محدودة⁽²⁵⁾، وألا تذهب بعيداً في استفزاز العسكر؛ الأمر الذي كان له بالغ الأثر في عمل اللجنة.

اندرج تأسيسها ضمن ديناميات تعلق، أساساً، بمواجهة مشكلة الإفلات من العقاب⁽¹⁶⁾، وصياغة سردية جديدة، وتدبير تحولات نسق الفاعلين، سواء المنتمين إلى النظام السابق أو الجديد.

”

كان تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو حلقة أساسية في مسار التحول الديمقراطي نظراً إلى ما مثله ذلك من خطوة على درب تدبير ماضي الانتهاكات وأعمال العنف، وإعادة إنتاجه بواسطة سردية جديدة متوافقٍ عليها

“

1. قوانين العفو: شرعة الإفلات من العقاب

كان تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو حلقة أساسية في مسار التحول الديمقراطي نظراً إلى ما مثله ذلك من خطوة على درب تدبير ماضي الانتهاكات وأعمال العنف، وإعادة إنتاجه بواسطة سردية جديدة متوافقٍ عليها. بيد أن هذه اللجان اصطدمت، منذ انطلاق أشغالها، بعقبات قانونية وسياسية، أبرزها قوانين العفو الموسومة بقوانين الإفلات من العقاب⁽¹⁷⁾، التي تحولت إلى ظاهرة في عدد من بلدان أميركا اللاتينية⁽¹⁸⁾.

كان مرسوم العفو 2191، الصادر في تشيلي في 19 نيسان/ أبريل 1978، أول قانون يصدر في هذا السياق⁽¹⁹⁾. وقد حصّن هذا القانون

20 Ibid.

21 ينظر الحوار الذي أجرته الباحثة الأميركية ناغومي روهت أريانا مع الناشط الحقوقي والأكاديمي التشيلي المعروف خوسيه ثلاكيت José Zalaquett، والمنشور في "دليل العدالة الانتقالية في أميركا اللاتينية" (بالإسبانية):

Naomi Roht-Arriaza, "La necesidad de la reconstrucción moral tras violaciones de derechos humanos cometidas en el pasado: Una entrevista con José Zalaquett," in: Reátegui (ed.), p. 183.

22 حوكم مانويل كونتريراس، الذي كان رئيساً للمخابرات في عهد بينوشيه، تحت ضغوط الولايات المتحدة، بسبب مسؤوليته عن اغتيال أورلاندو ليتيلير Orlando Letelier (وزير الخارجية في حكومة سلفادور ألييندي) رفقة زميلته الناشطة الأميركية روني موفيت Ronni Moffitt في واشنطن في 21 أيلول/ سبتمبر 1976.

23 في 24 آب/ أغسطس 1990، أيدت المحكمة العليا مرسوم العفو واعتبرته دستورياً، في سياق مواجهة الاعتراضات التي تحيل على التشريع الوطني والدولي، ينظر: Roht-Arriaza, p. 185.

24 يتعلق الأمر بأشخاص اعتقلوا قبل صدور مرسوم العفو في عام 1978، ثم تمت تصفيتهم بعد صدوره، ينظر: Ibid., p. 184.

25 Ibid., p. 185.

16 يعرف لوي جواني مفهوم الإفلات من العقاب بأنه الغياب القانوني والواقعي بشأن إثارة المسؤولية الجنائية والمدنية والإدارية والأدبية لمرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث يستطيعون التهرب من كل تحقيق يفضي إلى اتهامهم وتوقيفهم ومحاكمتهم، وإنزال العقوبات المناسبة في حقهم في حالة إدانتهم، بما في ذلك التعويض عن الأضرار التي لحقت بالضحايا، ينظر: Joinet, p. 9.

17 حول قوانين العفو، يُنظر: Santiago Canton, "Leyes de amnistia," in: Félix Reátegui (ed.), *Justicia Transicional: Manual para América Latina*, Yolanda Chavez (trans.) (Brasilia: Comisión de Amnistía del Ministerio de Justicia; Nueva York: Centro Internacional para la Justicia Transicional, 2011), pp. 265-291.

18 نشر مثلاً، إلى القوانين التي صدرت في البرازيل (1979)، والأوروغواي (1986-1989)، وغواتيمالا (1982-1987)، والسلفادور (1987)، ونيكاراغوا (1990)، ينظر: Ibid., p. 46.

19 ينظر نص هذا القانون (بالإسبانية) في موقع مكتبة مجلس نواب تشيلي: "Decreto Ley 2191," Biblioteca del Congreso Nacional de Chile, 19/4/1978, accessed on 3/6/2020, at: <https://bit.ly/2XUa7dQ>

أحدث تحولاً طفيفاً في ميزان القوى، خاصة في ظل الحيوية التي أبدتها المنظمات الحقوقية وعائلات الضحايا؛ ما منح ألفونسين هامشاً للمناورة ساعد على إلغاء هذا القانون. وهو ما لم يكن متاحاً في التجربة التشيلية، بحكم نفوذ المؤسسة العسكرية الذي ظل حتى بعد تسلم المدنيين السلطة وانسحاب بينوشيه من المشهد السياسي.

أما في بيرو، فقد كان الوضع مختلفاً بسبب ارتباط نسبة كبيرة من الانتهاكات بالحرب الأهلية التي شهدتها البلاد بين عامي 1980 و2000، والتي تواجها فيها الدولة مع تنظيمات اليسار المسلح، ممثلة - على وجه الخصوص - في حركة الدرب المضيء الماوية، والحركة الثورية توباك أمارو Tupac Amaru (1972-1945)، وهي الحرب التي خلفت آلاف القتلى والمفقودين، فضلاً عن أن بيرو عرفت تعاقب ثلاثة أنظمة خلال هذه الحرب⁽³¹⁾؛ ما جعل تحديد المسؤوليات عن الانتهاكات وأعمال العنف التي حدثت أمراً بالغ الصعوبة في كثير من الأحيان.

غير أن اللافت في حالة بيرو كان صدور قانونين اثنين للعفو أقرهما مجلس النواب تبعاً في حزيران/ يونيو 1995؛ يتعلق الأمر بقانون 26479⁽³²⁾، وقانون 49226⁽³³⁾، اللذين ترجما نزوعاً واضحاً نحو مأسسة الإفلات من العقاب عن الانتهاكات التي تم ارتكابها⁽³⁴⁾، حيث خاض نظام الرئيس ألبرتو فوجيموري Alberto Fujimori (1990-2000) معركة قانونية وسياسية لأجل تكريس شرعيتها، عبر التشديد على دستوريتهما. وإذا كان هذان القانونان قد صدرا ضمن ميزان قوى كانت فيه الأغلبية في مجلس النواب لصالح فوجيموري، فإن دخول المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان على الخط خلط الأوراق، بعد أن أصدرت في 14 آذار/ مارس 2001 قراراً يقضي باعتبار القانونين غير مطابقين لمقتضيات الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان

31 يتعلق الأمر بحكومة العمل الشعبي (1980-1985)، وحكومة التحالف الشعبي الأميركي الشوري APRA (1985-1990) وحكومة ألبرتو فوجيموري Alberto Fujimori (1990-2000).

32 صدر هذا القانون في 14 حزيران/ يونيو 1995، ويخص العفو عن عناصر الجيش والشرطة والموظفين المدنيين الذين يوجدون في حالة متابعة أو صدرت في حقهم أحكام بالإدانة بسبب جرائم عادية وعسكرية ما بين أيار/ مايو 1980 وتاريخ صدور هذا القانون، ينظر: Congress of the Republic of Peru, "Conceden amnistía general a personal militar, policial y civil para diversos casos Ley N° 26479," *Justia Perú* (May 1980), accessed on 3/6/2020, at: <https://bit.ly/2Mqv6iU>

33 صدر هذا القانون في 28 حزيران/ يونيو 1995، ويعتبر تفسيراً للقانون السابق وتأويلاً له، إذ ألزم المحاكم بإعمال مقتضياته، ينظر: Congress of the Republic of Peru, "Precisan interpretación y alcances de amnistía otorgada por la Ley N° 26479 Ley N° 26492," *Justia Perú* (June 1995), accessed on 3/6/2020, at: <https://bit.ly/2XqVAHt>

34 Jo-Marie Burt, "Desafiando a la impunidad en tribunales nacionales: Juicios por derechos humanos en América Latina," in: Reátegui (ed.), p. 331.

أما في الأرجنتين، فقد كان الوضع مختلفاً إلى حد ما. فلم يتم إصدار قانون السلم الوطني 924.22 القاضي بالعفو عن المسؤولين عن الانتهاكات التي وقعت ما بين 25 آذار/ مارس 1973 و17 حزيران/ يونيو 1982، إلا في 22 أيلول/ سبتمبر 1983⁽²⁶⁾، أي قبل تسليم العسكر السلطة للرئيس راؤول ألفونسين Raúl Alfonsín (1983-1988) الذي انتخب في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1983.

عكست هذه السرعة في إصدار هذا القانون حالة الارتباك التي سادت النظام العسكري في تلك اللحظة التاريخية الفارقة، ولا سيما في ظل فشل الخيارات الاقتصادية التي انتهجها، وأزمة الشرعية التي تفاقمت بعد الهزيمة أمام بريطانيا في حرب فوكلاند Guerra de las Malvinas (1982)، وتصادم موجة الاستنكار الدولي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان⁽²⁷⁾. ولذلك ألقى هذا القانون بظلاله على اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص، فلم تحظ بتحريض الطبقة السياسية التي كانت متخوفةً من حدوث انقلاب عسكري مضاد يقبر التحول الديمقراطي في مهده، وكانت ترى أن من الأفضل إسناد ملف العدالة الانتقالية إلى لجنة برلمانية⁽²⁸⁾ وتجنب الاصطدام بالعسكر. ورغم أن الرئيس ألفونسين كان يدرك مخاوفها، فإنه كان مقتنعاً بخيار التحول نحو الديمقراطية. فكان أن ألغى البرلمان هذا القانون لعدم دستوريته⁽²⁹⁾. وتم اتخاذ تدابير أخرى للحد من نفوذ المؤسسة العسكرية بتقليص الميزانية المخصصة لها والتصدي لنزعة التسييس داخل صفوفها⁽³⁰⁾، في أفق جعلها أكثر مهنيةً وتكثيفاً مع متطلبات هذا التحول.

وفي الوسع القول إن النقاش العمومي الذي عرفته الأرجنتين بعد نهاية الحكم العسكري، بشأن معاقبة المسؤولين عن الانتهاكات،

26 صدر هذا القانون في الجريدة الرسمية لجمهورية الأرجنتين، العدد 25266 في 1983/9/27. بشأن نص القانون، ينظر:

La República de Argentina, Departamento Registro y Notificaciones - Dirección de Coordinación Administrativa, "Amnistía de delitos cometidos con motivación, fi nalidad terrorista o subversiva, desde el 25/5/73 hasta el 17/6/82," *Ley de Pacificación Nacional*, no. 22.924/83, 22/9/1983, accessed on 3/6/2020, at: <https://bit.ly/2U5JtgM>

27 هانتنتون، ص 117؛ زولتان باراني، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، سياسات عربية، العدد 24 (كانون الثاني/ يناير 2017)، ص 90.

28 Ethel Nataly Castellanos Morales, "Verdad, justicia y reparación en Argentina, El Salvador y Sudáfrica. Perspectiva comparada," *Revista de Estudios Socio-Jurídicos*, vol. 7 (2005), pp. 209-210.

29 صدر قانون (23.040) الذي ألغى قانون السلم الوطني في 27 كانون الأول/ ديسمبر 1983 ونشر في الجريدة الرسمية في 1983/12/29، ينظر:

"Amnistía de delitos cometidos con motivación, fi nalidad terrorista o subversiva, desde el 25/5/73 hasta el 17/6/82."

30 Lefranc, pp. 63-64.

كانت لها تكلفتها الحقوقية، خاصة إبان فترة الحكم العسكري 1976-1983. ومن هنا، لم يتوخَّ التقرير، فقط، إعادة قراءة السنوات السبع لهذا الحكم باعتبارها قطعة مكلفة داخل مسار الديمقراطية الأرجنتينية، بل توخى، أيضاً، وضعها ضمن رؤية استشرافية يكون فيها للضحايا موقع اعتباري في إعادة صياغة الذاكرة وترميم فصولها المختلفة، وإن كان ذلك، لا يعني، بالضرورة، الانحياز الراديكالي إلى خيار المتابعة الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات التي تعرض لها هؤلاء الضحايا.

”

أدت تقارير لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو أدواراً متفاوتة في صياغة سردية سياسية مغايرة، تركز على استعادة الانتهاكات وأعمال العنف المرتكبة، وتوظيفها لتعبئة موارد بناء التحول الديمقراطي وترسيخه

”

الصادرة عام 1978، ما جعلهما مفتقدين القوة القانونية اللازمة بعد أن طالبت المحكمة بإلغاء التدابير المترتبة عليهما فيما يتعلق بالمتابعة القضائية في حق المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة⁽³⁵⁾.

تتقاطع قوانين العفو في البلدان الثلاثة في سعي واضعها لشرعة الإفلات من العقاب، وجعله سلاحاً سياسياً يحمي المسؤولين عن الانتهاكات وأعمال العنف من المتابعة، ويضع، من ثم، حدوداً قانونية وسياسية لمخاض التحول الديمقراطي؛ وهي حدود تحيل على إعادة صياغة ميزان القوى بين النخب، من خلال تحديد نخب النظام السابق التي سيكون لها دور في النظام الجديد، وتلك التي ستستبعد مع العفو عنها أو خضوعها للمتابعة. وقد ترجمت هذه القوانين استراتيجية الأنظمة الدكتاتورية لحماية نفسها، ومصادرة حق الضحايا في ذاكرة تستوعب معاناتهم. بيد أن التدافع السياسي والاجتماعي الذي عرفته هذه البلدان في سياق تحولها نحو الديمقراطية جعل استمرار سريان هذه القوانين مكلفاً على أكثر من صعيد. وبقدر ما شكّلت هذه القوانين عناوين بارزة لمخاض التحول الديمقراطي، خاصة في الأرجنتين وتشيلي، كان لها أثرٌ، بدرجة أو بأخرى، في مقاربة لجان الحقيقة للانتهاكات وأعمال العنف، ودورها في صياغة سردية سياسية جديدة تتوخى إيجاد نقطة توازن يقف عندها الفاعلون.

2. تقارير لجان الحقيقة: نحو سردية سياسية مغايرة

أدت تقارير لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو أدواراً متفاوتة في صياغة سردية سياسية مغايرة، تركز على استعادة الانتهاكات وأعمال العنف المرتكبة، وتوظيفها لتعبئة موارد بناء التحول الديمقراطي وترسيخه. ومن ثمة، غدّت هذه التقارير سردية هذا التحول، وفتحت أمامها إمكانية تجديد الثقافة السياسية والاجتماعية للبلدان المعنية وتأهيل نخبها لمواجهة الماضي وإعادة قراءته.

اندرج الانقلاب العسكري الذي شهدته الأرجنتين في 24 آذار/ مارس 1976، بحسب تقرير اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص، "ضمن سلسلة قطائع شهدها المسار الديمقراطي للأرجنتين المعاصرة، منذ انقلاب 30 أيلول/ سبتمبر 1930 الذي أشر على بداية تدخل الجيش في السياسة"⁽³⁶⁾. وبقدر ما عطلت هذه القطائع التطور الديمقراطي،

لا تتبع أهمية هذا التقرير، فقط، من كونه أول تقرير متكامل في تاريخ العدالة الانتقالية، بل من قدرته، كذلك، على استيعاب التوترات التي صاحبت التحول الديمقراطي في الأرجنتين، وإعادة إنتاجها في سردية جديدة حظيت بقدر كبير من التوافق الوطني. وفضلاً عن كونه صار رمزاً للنضال من أجل حقوق الإنسان في الأرجنتين⁽³⁷⁾، أصبح، في الوقت نفسه، مرجعية تؤطر هذا التحول وتفتح أمامه إمكانات ترسيخه. وإذا كان قد مثّل الأساس الذي استند إليه القضاء في توجيه الاتهام إلى العسكريين التسعة المسؤولين عن الانتهاكات والذين حوكموا لاحقاً⁽³⁸⁾، فإنه، في المقابل، مثّل، أيضاً، مصدر وعي عام بضرورة الانخراط في مصالحة وطنية تضمن عدم تكرار ما حدث من انتهاكات.

لا تختلف حالة تشيلي كثيراً، فرغم أن تقرير اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة لم يحظَ بقبول القوى اليمينية، خاصة داخل الجيش، فإنه نجح في بناء حالة سياسية في بداية التحول الديمقراطي، بفتحته نقاشاً عمومياً واسعاً داخل المجتمع⁽³⁹⁾؛ الأمر الذي ترجم تطلع

35 Elizabeth Salmón, "Algunas reflexiones sobre derecho internacional humanitario y justicia transicional: lecciones de la experiencia latinoamericana," in: Reátegui (ed.), p. 239;

هاننتجتون، ص 46-48.

37 Ibid., p. 11.

38 Ibid., p. 26.

39 Roht-Arriaza, pp. 177-178.

36 Daniela Allerbon (ed.), *El Nunca más: Y los crímenes de la dictadura* (Buenos Aires: Ministerio de Cultura Presidencia de la Nación, 2015), p. 15.

منطقة الأنديز، والسكان الأصليين، بوجه عام، باعتبارهم جزءًا من النسيج الوطني والأهلي⁽⁴³⁾.

هذا الانشغال المزدوج في أداء اللجنة يفسر الحضور اللافت للقانون الدولي الإنساني في تقريرها⁽⁴⁴⁾، وبضعنا أمام سردية مختلفة نسبيًا. فالتحول الديمقراطي لم يكن مجرد قطيعة مع الحكم الدكتاتوري والعنف الأهلي والاجتماعي، ولا مجرد مدخل نحو نظام جديد يركز على الديمقراطية والمساواة واحترام الحقوق والحريات، بل كان، أيضًا، مصالحة ثقافية ومجالية مع جزء من التاريخ والجغرافيا في بيرو (منطقة الأنديز): ما يحيل على تنوع نسبي في روايد هذه السردية ومكوناتها.

تتقاطع التجارب الثلاث في انشغالها بصياغة سردية مغايرة تستجيب لإكراهات التحول الديمقراطي وبناء دولة الحق والقانون، وتتجنب، في الوقت نفسه، الاصطدام بالنظام السابق المسؤول عن الانتهاكات. لكنها تختلف في طرائق صياغة هذا السردية وتديب توتراتها، وهو أمر يعود، بدرجة أو أخرى، إلى نسق الفاعلين والتحويلات التي طرأت عليه داخل كل تجربة على حدة.

3. تحولات نسق الفاعلين

لا تختلف التجارب الثلاث عن غيرها في تعدد الفاعلين المتدخلين في سيرورة العدالة الانتقالية⁽⁴⁵⁾. فهناك الأنظمة التي انبثقت من التحول الديمقراطي، والتي أدى فيها الرؤساء الفونسين في الأرجنتين، وأيلوين في تشيلي، وبانياغوا في بيرو، دورًا لافتًا في ترسيم هذه العدالة، عبر أحداث لجان الحقيقة. بيد أن ذلك لم يرافقه تعديل نوعي في ميزان القوى؛ إذ ظلت نخب الأنظمة السابقة فاعلة ومؤثرة في الوقائع والأحداث، ولا سيما فيما له صلة بكشف الحقيقة، وإقرار العدالة الجنائية مع ما يستتبع ذلك من تداعيات على علاقات القوة.

إضافة إلى ذلك، أدت المنظمات الدولية دورًا لا يستهان به، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة. فقد كان تأثيرها واضحًا منذ بدء مسار

هذا المجتمع نحو توافق وطني بشأن أحداث قطيعة مع الحكم العسكري، توطرها سردية جديدة عنوانها الأبرز التحول الديمقراطي وضمان عدم تكرار الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي.

إن تأكيد هذا التقرير على أن كشف الحقيقة وحده كفيلا بإنصاف الضحايا ورد الاعتبار إليهم⁽⁴⁶⁾ كان رسالة معبرة ممن صاغوه إلى هذه القوى اليمينية المساندة للحكم العسكري مفادها أن استمراره صار مكلفًا جدًّا، وأن الوقت حان لإنجاز تحول ديمقراطي في تشيلي بأقل الخسائر. ولكي يتسنى كشف الحقيقة هذا دلالاته السياسية، شدّد التقرير على ضرورة جعل جبر الضرر المعنوي والمادي مدخلًا أساسيًا نحو هذا التحول⁽⁴⁷⁾، ومن ثم، إضفاء مزيد من الشرعية عليه، وخصوصًا أن نظام بينوشيه حصل على ضمانات بعدم متابعة رموزه بعد تسليمه السلطة للمدنيين. وإذا كانت هذه الضمانات مثلت حماية سياسية لأعوان هذا النظام من أيّ متابعة قضائية، فإنها تركت، في الوقت نفسه، المجال مفتوحًا لإيجاد التوازن داخل سردية التحول الديمقراطي، من خلال كشف الحقيقة وتوثيقها، وجبر الضرر المادي والرمزي للضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

أما في بيرو، فقد اتسم تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة بالتوازن في توزيع المسؤوليات بين الجماعات المسلحة المختلفة، وقوات الأمن. وكان تحمّل التقرير الجناح الماوي للحزب الشيوعي المسؤولية الكبرى في أعمال العنف التي حدثت أمرًا ذا دلالة⁽⁴⁸⁾؛ ما يعكس، إضافة إلى هاجس الحقيقة التاريخية، نزوعًا نحو سردية متوافقةٍ عليها، ليس فقط من الفاعلين السياسيين، ولكن، أيضًا، من بعض الجماعات الأهلية التي تعرضت، على امتداد تاريخ بيرو المعاصر، للإقصاء السياسي والاجتماعي، وهو ما طرح البعد الثقافي والمجالي للذاكرة في بيرو. فيقدر ما انشغلت اللجنة بالانتهاكات وأعمال العنف التي عرفتها البلاد (القتل، والاختفاء القسري، والتعذيب، والاعتصاب، واحتجاز الرهائن، والعنف ضد الأطفال والنساء... إلخ)، انشغلت، كذلك، بالإشكالات الثقافية المتعلقة بالحقوق الجماعية لسكان

43 Cristián Correa, "Programas de reparación para violaciones masivas de derechos humanos: Lecciones de las experiencias de Argentina, Chile y Perú," in: Reátegui (ed.), p. 450; Samuel Abad Yupanqui, "Retos jurídicos del Informe de la CVR: La necesaria garantía del derecho a la verdad," *Derecho PUCP*, no. 57 (2004), pp. 41-58.

44 أحوال تقرير اللجنة على المادة 3 (المشتركة) من اتفاقيات جنيف لعام 1949 التي تنص على تطبيق القانون الدولي الإنساني على النزاعات المسلحة غير الدولية، ينظر: Febres et al.

45 يحرص جون إستر الفاعلين المشاركين في سيرورة العدالة الانتقالية في ثمانية، هم: المرتكبون للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والضحايا، والمستفيدون، والمساعدون، والمقاومون لسيرورة العدالة، والمحايدين، والمخربون في العدالة الانتقالية، والمدافعون عنها والمعرفلون. لمزيد من التفاصيل، ينظر: Elster, pp. 121-139.

40 "Informe final de la comisión nacional de verdad y reconciliación," in: González & Varney (eds.), accessed on 9/7/2020, at: <https://bit.ly/2Dq2nJV>

41 Ibid., pp. 69-75.

42 في هذا السياق، اعتبرت لجنة الحقيقة والمصالحة أن حركة الدرب المضى الماوية تتحمل 68.53 في المئة من مسؤولية الانتهاكات وأعمال العنف التي شهدتها بيرو، يُنظر: Salomón Lerner Febres et al., "Informe Final de la Comisión de la Verdad y Reconciliación. Versión en cinco fascículos," Instituto de Democracia y Derechos Humanos (2008), accessed on 9/7/2020, at: <https://bit.ly/3ed2cvi>

اليمنية، وسمحت بفتح نقاش بين المجتمع المدني والجيش⁽⁵⁰⁾، خاصة بعد أن تعززت منظومة العدالة الانتقالية باللجنة الوطنية للاعتقال السياسي والتعذيب⁽⁵¹⁾ التي أنيطت بها مهمة معالجة الملفات العالقة التي لم تُعرض على اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة.

أما بالنسبة إلى تجربة بيرو، فهي تقترب من نظيرتها الأرجنتينية في الشق المتعلق بدور النظام الأميركي لحقوق الإنسان⁽⁵²⁾؛ إذ وجدت مبادرة تأسيس لجنة الحقيقة والمصالحة جذورها في القرار الذي أصدرته المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان في 14 آذار/ مارس 2001، الذي اعتبرت فيه قانوني العفو 479.26 و 492.26 غير مطابقين لمقتضيات الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان، ما يجعلهما بلا قوة قانونية ملزمة⁽⁵³⁾. وتُعدُّ قضية باريوس ألتوس Barrios Altos⁽⁵⁴⁾ نموذجًا لمدى تأثير هذا النظام في الحقل الحقوقي والسياسي في بيرو. فأياً ما قليلة بعد إقرار مجلس النواب قانوني العفو، تقدمت المنسقة الوطنية لحقوق الإنسان إلى اللجنة الأميركية لحقوق الإنسان بشكوى بشأن هذه القضية في 30 حزيران/ يونيو 1995، فأحالتها اللجنة، مع قضايا أخرى، على المحكمة الأميركية التي أصدرت قرارها المذكور آنفًا، والذي كان له أثر واضح في نسق الفاعلين المعنيين بتدبير تركة الانتهاكات التي عرفتتها بيرو، وكان أحد مصادر الاجتهاد القضائي للمحكمة الدستورية فيما يتعلق بشرعية نظر القضاء في هذه الانتهاكات⁽⁵⁵⁾.

أسهمت هذه الدينامية في خلق سياق جعل دور لجنة الحقيقة والمصالحة لا يقتصر على معالجة هذه التركة، بل يمتد إلى تحديد المسؤولين عنها وتقديمهم إلى المحاكمة، فضلًا عن جبر الضرر الفردي

50 Roht-Arriaza, p. 185; Hazan, "Mesurer l'impact," pp. 350-351; Burt, p. 322.

51 اللجنة الوطنية للاعتقال السياسي والتعذيب، وتُعرف بلجنة فاليتش، نسبةً إلى القس المعروف سيرخيو فاليتش Sergio Valech (1927-2010). وقد أحدثت بموجب المرسوم الرئاسي 1.040 الصادر في 26 أيلول/ سبتمبر 2003، ضمن محاولة معالجة ثغرات لجنة ريتينغ، وضمت 8 أعضاء وترأسها فاليتش قبل أن تخلفه، بعد وفاته في تشرين الثاني/ نوفمبر 2010، ماريا سيبوليدا إدواردس María Sepúlveda Edwards، ينظر:

República de Chile, Ministerio del Interior, "Subsecretaría del Interior crea comisión nacional sobre prisión política y tortura, para," *Decreto Supremo*, no. 1.040, 26/9/2003, accessed on 3/6/2020, at: <https://bit.ly/2MraR4Q>; República de Chile, Ministerio del Interior, *Informe de la comisión nacional sobre presión política y tortura* (November 2005).

52 Canton, p. 288.

53 Salmón, p. 239.

54 يتعلق الأمر بالمذبحة التي نفذتها قوات الجيش في حي باريوس ألتوس في لима 3) تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، وراح ضحيتها 15 شخصًا كان يُعتقد أنهم ينتمون إلى حركة "الدرب المضيء" الماوية.

55 Canton, p. 286; Burt, p. 332.

العدالة الانتقالية في الأرجنتين عام 1983، إذ ساعدت على إحداث حالة سياسية وحقوقية حدّت من احتمال تدخل العسكر لإجهاض التحول الديمقراطي، وفتحت المجال أمام اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص للقيام بمهامها. وقد ساهم النظام الأميركي لحماية حقوق الإنسان في ذلك، ولا سيما عبر اللجنة الأميركية لحقوق الإنسان Inter-American Commission on Human Rights التي كان لها دور، إلى جانب الدولة والمجتمع المدني وعائلات الضحايا، في فتح حوار مجتمعي لإسماع صوت الضحايا⁽⁴⁶⁾، وإيصال مطالبهم القاضية بكشف الحقيقة وإقرار العدالة وجبر الضرر المادي والمعنوي. ومثلت قوانين العفو موضوعًا لتقارير عديدة أصدرتها هذه اللجنة⁽⁴⁷⁾، حيث اعتبرتها، إضافة إلى أنها تحرم الضحايا من حقهم في متابعة الجناة ومعاقبتهم، لا تتطابق مع الضمانات القضائية المنصوص عليها في الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان⁽⁴⁸⁾.

تحولت هذه الدينامية التي أحدثها النظام الأميركي لحماية حقوق الإنسان إلى مورد حيوي بالنسبة إلى الحركة الحقوقية الأرجنتينية بمختلف أطرافها، ومكنتها من الانتقال إلى طور جديد في أدائها، تجلى في المطالبة بإلغاء هذه القوانين أمام القضاء⁽⁴⁹⁾؛ ما عكس إصرارها على ترسيخ التحول الديمقراطي والقطع مع أي إمكانية للرجوع إلى الوراثة.

وفي تشيلي، كان الوضع مختلفًا إلى حد ما؛ فرغم الدور الذي أدته المنظمات الحقوقية منذ نهاية الثمانينيات، وبالأخص فيما يتعلق بمتابعة مسؤولي نظام بينوشيه، فإن السياق الدقيق الذي اندرج فيه التحول الديمقراطي، والذي احتفظت فيه القوى اليمينية المصطفة حول هذا النظام، وعلى رأسها الجيش، بنفوذ واضح، ساعد على عدم ذهاب هذه المنظمات بعيدًا في التأثير في مسار العدالة الانتقالية. لكن رغم ذلك، أسهمت اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في تقليص شعبية بينوشيه، وفي تعديل نسبي في ميزان القوى، وفتح المجال أمام متابعة الجناة. وفي أيار/ مايو 1994، تم استدعاء عسكريين للإدلاء بشهادتهم بشأن انتهاكات حدثت قبل صدور مرسوم العفو عام 1978؛ ما أثار غضب الجيش ليطم التراجع عن هذه الخطوة بعد ذلك. لكن وفاة بينوشيه، عام 2008، فتحت ثغرة داخل هذه القوى

46 Morales, p. 210; Canton, p. 268.

47 نشر على سبيل المثال إلى التقرير رقم 28/92 الذي أصدرته اللجنة الأميركية بشأن الأرجنتين، في 2 تشرين الأول/ أكتوبر 1992، ينظر: Canton, p. 270.

48 Ibid.

49 Ibid., p. 283.

يتعلق الأمر بالبحث عن توافقٍ حول تأويل الماضي لأجل استعادته من دون تكاليف كبيرة. وتكشف جدليات الحقيقة والعدالة والصفح والسلم الأهلي في هذه التجارب الطبيعة المتعددة الأوجه للعدالة الانتقالية، وما يحيط بها من تعقيدات تتداخل فيها إكراهات السياسة ومتطلبات الاستقرار الاجتماعي. فلم تسلم أنظمة الأرجنتين وتشيلي وبيرو من مواجهة الإشكال التقليدي في هذه العدالة، الذي يرتبط بمعايير تحديد الجلاذ والضحية، وتترتب عليه، بالضرورة، سلسلة نتائج تطبع أي تجربة في هذا الصدد⁽⁵⁹⁾، وخصوصاً فيما يتعلق بإنتاج الحقيقة وسجال العدالة والمصالحة والصفح والنسيان.

”

تُعد صياغة سياسة عامة للذاكرة العنوان الأبرز لعمل لجان الحقيقة الذي يُفترض أنه يستوعب إشكالات هذه الذاكرة، سواء فيما له صلة بالأم الضحايا ومعاناتهم مع الانتهاكات التي تعرضوا لها، أو بإعادة البناء الوطني بما هو تفعيل مفتوح للإصلاح السياسي والاجتماعي

“

1. رهانات إنتاج الحقيقة

يُعدُّ إنتاج حقيقة تاريخية بشأن الانتهاكات وأعمال العنف تحديًا بالنسبة إلى الفاعلين، بما أن ذلك حقٌّ جماعيٌّ يحيل على الذاكرة⁽⁶⁰⁾؛ ما يتطلب حدًا أدنى من التوافق بين هؤلاء. فليس إنتاج الحقيقة بالأمر السهل في ظل تقاطب رؤيتين. فالرؤية الأولى تعبر عن الضحايا الذين يحضرون الحقيقة في أبعادها الذاتية والأخلاقية والرمزية، ويتوقعون استعادتها بما هي معلومات حول الانتهاكات وأعمال العنف التي حدثت، واستتباع ذلك محاكمة المسؤولين عنها، وجبر الضرر المادي والمعنوي. أما الرؤية الثانية، فتبقى محكومةً بخلفية واقعية بحتة، من خلال انحيازها إلى رهان التحول الديمقراطي وترسيخه⁽⁶¹⁾؛ تجنبًا لأي انتكاسة قد تعيد الأمور إلى مربع الصفر.

ورغم أن البحث عن الحقيقة في بلدان أميركا اللاتينية صار جزءًا من منظومة حقوق الإنسان، فإن لجان الحقيقة كانت حريصة على تقديم

والجماعي⁽⁵⁶⁾؛ باعتبار ذلك مدخلًا رئيسًا للمصالحة مع الذاكرة الجماعية، وإعادة بناء الهوية الوطنية على أساس الاعتراف بما حدث في الماضي. ورغم محاولات بعض القوى استصدار قانون عفو شامل عن المسؤولين عن الانتهاكات وأعمال العنف⁽⁵⁷⁾، فإن ذلك باء بالفشل في ظل تشكّل ميزان قوى جديد، مسنود بمجتمع مدني قوي وفاعل، استثمر، على نحو جيد، عولمة العدالة الانتقالية واتساع رقعتها مع بداية الألفية الجديدة.

يتضح مما سبق أنه بقدر ما يتسع نسق الفاعلين المعنيين بسيرورة العدالة الانتقالية، تزداد التوترات التي تواكب هذه السيرورة وتطبع تحولاتها؛ على اعتبار أن ذلك لا يرتبط فقط بالتجاذبات التي تحيل على الانتهاكات وأعمال العنف المرتكبة خلال فترات الصراع السياسي في الماضي، بل، أيضًا، بصراع القوة والنفوذ بين النخب، سواء تلك التي تنتمي إلى النظام السابق أو الجديد.

ثانيًا: لجان الحقيقة وسياسات الذاكرة

تُعد صياغة سياسة عامة للذاكرة العنوان الأبرز لعمل لجان الحقيقة الذي يُفترض أنه يستوعب إشكالات هذه الذاكرة⁽⁵⁸⁾، سواء فيما له صلة بالأم الضحايا ومعاناتهم مع الانتهاكات التي تعرضوا لها، أو بإعادة البناء الوطني بما هو تفعيل مفتوح للإصلاح السياسي والاجتماعي.

وتجتهد مختلف لجان الحقيقة في الاشتباك مع هذه الإشكالات والتفاعل معها، بحسب ما يسمح به هامش المناورة وعلاقات القوة؛ فتعمل على ترميم الذاكرة الجماعية وتدير توازاناتها بما يتوافر لديها من وقائع وأحداث تكون محطّ تقاطبٍ حادّ بين مختلف الفاعلين. وتكاد التجارب الثلاث لا تشذ عن هذه القاعدة. فمنذ تأسيسها، عملت لجان الحقيقة على استدعاء هذه الإشكالات وإعادة صياغتها وفق سرديّة جديدة، عبر إيجاد التوازن بين حق الضحايا في الحقيقة والعدالة من جهة، وحق المجتمع في المصالحة الوطنية والسلم الأهلي من جهة أخرى؛ ما يعني، بالضرورة، بلورة سياسات متوازنة بشأن الذاكرة.

56 Burt, pp. 330-331.

57 نشر إلى مقترح القانون الذي تقدم به حزب التحالف الشعبي الثوري الأميركي عام 2008، بشأن العفو الشامل عن ضباط الجيش والأمن المتهمين بارتكاب انتهاكات، وهو المقترح الذي لم يحظ بالقبول. وفي أيلول/ سبتمبر 2010، صدّق الرئيس آلان غارثيا Alan Garcia مرسوم قانون 1097، وقد اعتمد قانون عفو مُقنّع، غير أنه سرعان ما تراجع عنه تحت ضغط المجتمع المدني. لمزيد من التفاصيل، ينظر: Ibid., p. 335.

58 حول الذاكرة، ينظر: بول ريكور، الذاكرة، التاريخ، النسيان، ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناتي (بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009)، ص، 31-207.

59 Elster, pp. 140-160.

60 Joinet, p. 21.

61 Lefranc, p. 21.

نزوعٍ نحو إحداث بعض التوازن إزاء المؤسسة العسكرية، من قبيل الصعوبات الجمة التي واجهتها اللجنة المذكورة في الوصول إلى الأرشيف والوثائق ذات الصلة بمهماتها⁽⁶⁷⁾، خاصة بعد صدور المرسوم 83/2726 المتعلق بإتلاف الوثائق المرتبطة بمحلة الحكم العسكري⁽⁶⁸⁾. زيادة على ذلك، لم يرد في مرسوم إحداث اللجنة ما يحيل على تحديد المسؤوليات الفردية بشأن الانتهاكات التي حصلت. ومن ثمة، كانت الحقيقة توافقيةً في التجربة الأرجنتينية؛ ليس فقط من ناحية الإكراهات التي فرضها العسكر، بل حتى فيما يتعلق بالفترة التي تغطيها الانتهاكات، والتي كانت مثار رهانات متباينة⁽⁶⁹⁾.

سيستمر هذا المد والجزر في التعامل مع الحقيقة لاحقاً؛ فمع مطلع التسعينيات، في 3 آذار/ مارس 1992، أصدر الرئيس الأرجنتيني الأسبق كارلوس منعم Carlos Menem (1989-1999) مرسوماً يسمح بفتح الأرشيف السري للأمن والوصول إلى المعلومات⁽⁷⁰⁾، وفي أيار/ مايو 1995 كشف أحد العسكريين عن بعض أعمال القتل والتعذيب والاختفاء التي قام بها الجيش خلال فترة حكمه⁽⁷¹⁾؛ ما أفضى إلى إعادة فتح النقاش العمومي حول هذه الانتهاكات، وأعاد إلى الواجهة جدل الحقيقة والعدالة، واعتُبر، من ثم، تحدياً جديداً أمام الديمقراطية الأرجنتينية الفتية آنذاك، في ضوء استمرار الضحايا وعائلاتهم في المطالبة بكشف الحقيقة كاملةً من دون نقصان.

وفي تشيلي، أُنيطت باللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة مهمة بناء إطار متكامل لملاسات أعمال القتل والاختفاء التي حدثت ما بين 11 أيلول/ سبتمبر 1973 و11 آذار/ مارس 1990، وذلك بجمع

خطاب انتقائي لهذه الحقيقة، خاصة بالنسبة إلى الأرجنتين وتشيلي. ففي الأرجنتين كان من اللافت للانتباه توظيف الرئيس ألفونسين ما عُرف بنظرية الشيطانين، من أجل توزيع تركة الانتهاكات بين اليسار المسلح من جهة، والعسكر من جهة أخرى⁽⁶²⁾. ويتعلق الأمر بمقاربة تاريخية لهذه الانتهاكات، تنطلق من وعي بضرورة إدارة التوترات التي يفرزها جدل الحقيقة والعدالة. فإقرار العدالة يرتبط بتوازنات المسار الانتقالي، ومن ثمة تصبح الحقيقة بديلاً ممكناً من العدالة، أو بتعبير الرئيس التشيلي الأسبق أيلوين: "توضيح الحقيقة وإقرار العدالة في حدود الممكن"⁽⁶³⁾؛ إنه الممكن الذي يعكس العلاقة المركبة بين الحقيقة والإفلات من العقاب.

شكل كشف حقيقة الانتهاكات وأعمال العنف التي شهدتها البلدان الثلاثة جزءاً من توترات التحول الديمقراطي. فلم تكن الحقيقة مجرد بيانات تخص وقائع وأحداثاً معينة جرت في الماضي، بقدر ما كانت رهاناً سياسياً ومجتمعياً تجاذبته إرادات الفاعلين وأولوياتهم؛ فظل حاضرًا في السرديات التي أنتجها هؤلاء بشأن ما لحق بالضحايا من ظلم وقمع.

وفي هذا الصدد، أكد تقرير اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص في الأرجنتين أن "الدكتاتورية العسكرية أفرزت أكبر مأساة في تاريخ البلاد وأكثرها وحشية"⁽⁶⁴⁾. ولم يتردد في وصف الانتهاكات التي ارتكبت تحت حكم هذه الدكتاتورية بالإبادة⁽⁶⁵⁾. وقدمت اللجنة خلاصة ما توصلت إليه بشأن هذه الانتهاكات التي اقتصر، فقط، على المختفين⁽⁶⁶⁾، ضمن أفقٍ بدأ أنه يقترب أكثر من خطاب الضحايا وعائلاتهم. لكن في الوقت نفسه، كانت هناك مؤشرات دالة على

67 Ibid., p. 137.

68 Lefranc, p. 6.

69 رغم أن الانتهاكات التي تحيل عليها التجربة الأرجنتينية جرت بين سنتي 1976 و1983، فإنها، في الواقع، بدأت قبل ذلك، في ظل انعدام الاستقرار الذي عرفته البلاد منذ الإطاحة بالرئيس بيرون في 16 أيلول/ سبتمبر 1955، حيث شهدت الأرجنتين انقلابين آخرين في عامي 1962 و1966، قبل أن يعود بيرون مجدداً إلى السلطة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في 11 آذار/ مارس 1973، والتي عرفت فوز مرشح التيار البيروني هيكتور خوسي كامبورا Héctor José Cámpora. لكن انتخابات مبركة جرت في 23 أيلول/ سبتمبر 1973 أعادت بيرون إلى السلطة. وموازاة مع ذلك تشكلت، منذ منتصف الستينيات، تنظيمات يسارية مسلحة أبرزها القوات المسلحة الثورية FAR، والقوات المسلحة البيرونية FAP، والجيش الثوري للشعب ERP الذي كان بمنزلة الجناح المسلح لحزب العمال الثوري PRT. ينظر: Allerbon, pp. 15-17.

70 Lefranc, p. 958.

71 يتعلق الأمر بضابط البحرية الأرجنتينية السابق أدولفو سلينغو Adolfo Scilingo الذي اعترف في حوار صحفي ببعض الانتهاكات التي ارتكبها الحكم العسكري، ولا سيما فيما عُرف برحلات الموت التي كان يتم فيها تخدير الضحايا، ثم حملهم على متن طائرات أو مروحيات ليلقي بهم من الجو في مياه المحيط الأطلسي. كما كشف تواطؤ الكنيسة في هذه الانتهاكات. ينظر:

Horacio Verbitsky, *El vuelo* (Buenos Aires: Planeta Espejo de la Argentina, 1995).

62 تحيل نظرية الشيطانين Teoría de los dos demonios على الرؤية "الموازنة" التي أبدتها حكومة ألفونسين تجاه الانتهاكات التي عرفتها الأرجنتين منذ بداية السبعينيات إلى حدود بداية الثمانينيات؛ ذلك أن الانتهاكات التي ارتكبتها قوات الأمن والجيش ما بين سنتي 1976 و1983 تكاد توازيها انتهاكات أخرى ارتكبتها المنظمات اليسارية المسلحة إبان حكم الرئيس خوان دومينغو بيرون Juan Domingo Perón (1973-1974)، وزوجته إيزابيل بيرون Isabel Perón (1974-1976). ورغم أن النسخة الأولى من تقرير اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص تضمنت إشارة إلى هذه النظرية، فإنه - وبسبب ضغط المنظمات الحقوقية وتكتلات الضحايا أيضاً - تم حذف هذه الإشارة. ينظر: Ibid., p. 226.

63 يتعلق الأمر بالعبارة التالية: "يقتضي الضمير الأخلاقي لتشيلي توضيح الحقيقة وإقرار العدالة في حدود الممكن". أصبحت هذه العبارة جزءاً من أدب العدالة الانتقالية، إن صح التعبير، من خلال تعبيرها عن التوترات الكبرى التي غالباً ما يكون على لجان الحقيقة مواجهتها وإدارتها بحذر كبير. وقد وردت في حوار خص به أيلوين (1918-2016) صحيفة *El Mercurio*، العدد 13، حزيران/ يونيو 1990.

64 Allerbon, p. 36.

65 Ibid., p. 19.

66 توصلت اللجنة إلى وجود 340 مركزاً اعتقالياً يشرف عليه الجيش والشرطة، و8960 مختفياً، و1351 شخصاً تعاونوا مع قوات الأمن في عمليات القمع والتعذيب من بينهم أطباء وقضاة وصحافيون ورجال دين، و2000 معتقل سياسي تخلصت منهم البحرية الأرجنتينية بالقنص في البحر بعد تخديرهم. ينظر: Ibid., p. 38.

في الاجتهاد القضائي لحقوق الإنسان، بقدر ما فتح الباب، أيضًا، أمام إمكانية أن يتحول تقرير اللجنة والوثائق التي كُشفت إلى أدلة ضد الجناة⁽⁷⁹⁾. وإذا كانت تجربة بيرو تشترك مع نظيرتها، في الأرجنتين وتشيلي، في وجود قوى سياسية واجتماعية تعمل، بشتى الوسائل، على تفنيد ادعاءات المسؤولين عن الانتهاكات بعدم وجودها، فإنها تتجاوزهما، إلى حد ما، في إنتاج حقيقة أكثر جرأة وأكثر قابلية لمضاعفة امتداداتها المجالية والثقافية، ضمن أفق إعادة البناء الوطني على مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحفظ الذاكرة.

2. جدل العدالة والمصالحة

تبيننا التجارب المقارنة في العدالة الانتقالية بأن المصالحة تظل محط رهانات متباينة بين مختلف الفاعلين. فبالنسبة إلى الضحايا تعني كشف الحقيقة وإقرار العدالة ومحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، بينما تُعدّ بالنسبة إلى القوى الديمقراطية مجالًا مفتوحًا للتنازلات المتبادلة وبناء التوافقات مع النخب المعتدلة في النظام السابق. إنه مخاضٌ عسير للتوفيق بين العدالة التي تقتضي إنصاف الضحايا من ناحية، وتلك التي تنحاز إلى خيار المصالحة الوطنية من ناحية أخرى، ولا سيما فيما يتعلق بالإفلات من العقاب وما يطرحه من إشكالات قانونية وسياسية واجتماعية. ولعل ما يلفت الانتباه في التجارب الثلاث أن النزوع نحو خيار المصالحة اندرج في سياق حرص الفاعلين، أو قطاع منهم على الأقل، على إنجاز التحول الديمقراطي من دون تكاليف كبيرة، وإن كان ذلك لا يعني، بتاتا، استبعاد خيار العدالة، خاصة حينما تتحول الانتهاكات إلى جرائم ضد الإنسانية، بحيث يصبح إقرار العدالة ضروريًا⁽⁸⁰⁾.

تُعدّ الأرجنتين من البلدان القليلة التي حوكم فيها بعض رموز النظام السابق. فقد أصدر الرئيس ألفونسين مرسومًا بمحاكمة تسعة عسكريين⁽⁸¹⁾. وإذا كان ذلك جرى في سياق ترسيخ التحول الديمقراطي، فإن انتقائية المحاكمات عكست تطلّع ألفونسين إلى إدماج الجيش في ديناميات هذا التحول. ولتعزيز ذلك عمل على الحد من نزعة

المعلومات الكفيلة بتحديد هوية الضحايا ومعرفة مصيرهم⁽⁷²⁾. وقد توصلت في تقريرها النهائي إلى مجموعة خلاصات⁽⁷³⁾، وهو ما اعتُبر مؤثرًا على درب كشف الحقيقة والاعتراف بالانتهاكات المرتكبة. بيد أن هذه الخطوة، على أهميتها، لم تحل دون بقاء التجربة التشيلية ضمن حدودها السياسية؛ فقد أخفقت اللجنة، على غرار نظيرتها الأرجنتينية، في تنظيم جلسات استماع عمومية، وترجم ذلك قوة النظام السابق بوصفه رقمًا أساسيًا في ميزان القوى الجديد. كما أن اللجنة، بحكم صلاحيتها المحدودة، لم تعالج مساحة واسعة من الانتهاكات التي حصلت، والتي تتعلق، أساسًا، بالاعتقال السياسي والتعذيب، وكان على تشيلي أن تنتظر مرور 15 عامًا ليتم إحداث اللجنة الوطنية للاعتقال السياسي والتعذيب، وقد وسّعت هذه اللجنة من هامش الحقيقة التي أنتجتها اللجنة الأولى⁽⁷⁴⁾، وفتحت الباب أمام إمكانية صياغة ذاكرة أكثر توازنًا وإنصافًا.

وفي بيرو، توصلت لجنة الحقيقة والمصالحة، في تقريرها، إلى خلاصات بشأن الانتهاكات وأعمال العنف التي حدثت إبّان الحرب الأهلية خلال الفترة 1980-2000⁽⁷⁵⁾. فعلاوة على أن التقرير كان بمنزلة الوثيقة الأكثر أهمية في تاريخ البلاد حول هذه الحرب⁽⁷⁶⁾، كان من اللافت تحميلة حركة الدرب المضيء النسبة الأكبر من هذه الانتهاكات وأعمال العنف⁽⁷⁷⁾، كما اتسمت تجربة بيرو بجلسات الاستماع العمومية التي نظمها اللجنة⁽⁷⁸⁾، والتي يمكن اعتبارها بمنزلة جلسات مواجهة بين الضحايا والجلادين. وقد أتاح ذلك للفاعلين هامشًا أكبر لإنتاج حقيقة تُحفز على إعادة بناء الهوية الوطنية بمختلف روافدها، ولا سيما في ضوء مشكلة التهجير القسري التي واكبت الحرب الأهلية.

إن الاتساع النسبي لقاعدة الحقيقة التي أنتجها الفاعلون في بيرو كان لها تأثير فيما سبقي من وقائع. فلم يكن الحكم بالسجن على الرئيس الأسبق، ألبرتو فوجيموري، في آذار/ مارس 2009، مجرد سابقة

72 "Informe final de la comisión nacional de verdad y reconciliación," p. 12.

73 توصل تقرير اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة إلى وجود 2932 ضحية، توزعت كما يلي: 2130 (ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان)، و168 (ضحايا العنف السياسي)، و634 حالة ظلت عالقة. مزيد من التفاصيل، ينظر: Ibid.

74 بلغ عدد ضحايا الاعتقال السياسي والتعذيب في تشيلي بحسب هذه اللجنة 27255، ينظر: *Informe de la comisión nacional sobre presión política y tortura*, p. 73.

75 اعتبرت اللجنة في تقريرها أن عدد ضحايا هذا النزاع في حدود 69280 بين قتيل ومختفٍ، ينظر: Febres et al.

76 Salmón, p. 256.

77 توصلت اللجنة إلى أن 53.68 في المئة من الانتهاكات المسجلة خلال الحرب الأهلية ارتكبتها عناصر حركة الدرب المضيء، ينظر: Febres et al.

78 Ibid., pp. 17-18.

79 Burt, p. 330.

80 Hazan, "Les dilemmes de la justice transitionnelle," p. 46; Joinet, p. 141.

81 يتعلق الأمر بالمرسوم الرئاسي 158/83 الصادر في 13 كانون الأول/ ديسمبر 1983، القاضي بالبدء في محاكمة تسعة عسكريين كبار، أبرزهم خورخي فيديلا Gorge Videla (1913-2013) الذي ترأس الدولة خلال الفترة 29 آذار/ مارس 1976 - 29 آذار/ مارس 1981، وروبرتو بويولا Roberto Viola (1924-1994) الذي خلفه خلال الفترة 29 آذار/ مارس - 11 كانون الأول/ ديسمبر 1981، ثم ليوبولدو غالتيري Leopoldo Galtieri (1926-2003) خلال الفترة 22 كانون الأول/ ديسمبر 1981 - 18 حزيران/ يونيو 1982، ينظر:

"Senor Presidente," Memoria Abierta, 2018, accessed on 9/7/2020, at: <https://bit.ly/2ZU4Qnh>

هؤلاء في التمسك بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات دوراً في قرار المحكمة العليا الصادر في 14 حزيران/ يونيو 2005، القاضي بمشروعية قانون 779.25 الصادر في 2 أيلول/ سبتمبر 2003⁽⁸⁷⁾، المتعلق بإلغاء قانوني إنهاء محاكمة العسكريين، والطاعة الواجبة، بسبب عدم دستوريتيهما⁽⁸⁸⁾. ثم ما لبثت أن أعقبته بقرار آخر في 13 تموز/ يوليو 2007، أعلنت فيه عدم دستورية العفو الذي أصدره كارلوس منعم عن العسكريين المذكورين من قبل.

أسهمت هذه القرارات في إطلاق دينامية جديدة، تجلّت في إعادة فتح المحاكمات، ولا سيما بعد عرض بعض القضايا على المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان، فتم اعتقال العسكريين الذين كان قد عفا عنهم منعم، مجدداً، وفي عام 2010 تمت إدانة 110 أشخاص بارتكاب انتهاكات، في حين تمت تبرئة 9 أشخاص⁽⁸⁹⁾؛ ما أعطى الانطباع بالانتصار لصوت الضحايا والتقدم في تحقيق العدالة التي كانوا يتوقعونها.

لكن الأوراق ستختلط مجدداً بعد أن أصدرت المحكمة نفسها قراراً في 3 أيار/ مايو 2017 يقضي بتطبيق القانون 390.24، المعروف بقانون "اثنان في واحد" على الأشخاص الذين اقترفوا جرائم ضد الإنسانية⁽⁹⁰⁾. وقد أثار قرارها استياء الأوساط الحقوقية داخل الأرجنتين وخارجها، واعتُبر شرعناً للإفلات من العقاب، غير أن البرلمان سرعان ما صدّق، أياماً قليلة بعد ذلك، قانون 362.27، وقد نص على أنه لا يمكن تطبيق مقتضيات قانون "اثنان في واحد" على الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية أو جرائم الحرب⁽⁹¹⁾. وقد ترجم هذا المدّ والجزرُ توترات العدالة الانتقالية في الأرجنتين الناتجة، أساساً، من الوزن السياسي الذي يَحْتَفِظُ به رجالات الحكم السابق داخل النظام الجديد.

87 يُنظر نص القانون في: de Greiff, pp. 153-199.

88 Salmón, p. 238.

89 Burt, pp. 318, 334.

90 صدر هذا القانون في 21 تشرين الثاني/ نوفمبر 1994، ويقضي بأنه من حق الأشخاص الموجودين رهن الاعتقال الاحتياطي أكثر من سنتين مطالبة الدولة بتعويض عن تأخرها في تقديمهم للمحاكمة، من خلال مضاعفة المدة التي ظلوا فيها معتقلين من دون محاكمة، بحيث يُحسب كل يوم قضوه رهن الاعتقال بيومين. وقد ألغى هذا القانون في 30 أيار/ مايو 2001. يُنظر نص القانون في البوابة التشريعية لوزارة العدل وحقوق الإنسان الأرجنتينية: Ministerio de Justicia u Derechos Humanos, "Ley 24.390 Plazos de prisión preventiva," 2/11/1994, accessed on 9/7/2020, at: <https://bit.ly/3iHy7dz>

91 يُنظر نص القانون في البوابة التشريعية لوزارة العدل وحقوق الإنسان الأرجنتينية: Ministerio de Justicia u Derechos Humanos, "Ley 27362 Conductas delictivas. Delitos de lesa humanidad, genocidio o crímenes de guerra," 2017, accessed on 9/7/2020, at: <https://bit.ly/2O6MA18>

التيسيس في صفوفه من خلال عدة تدابير، انصبّ معظمها على إعادة بناء علاقة هذا الجيش بالسياسة وفق رؤية أكثر مهنية⁽⁸²⁾.

غير أن ذلك لم يرقّ العسكرَ الذين أرسلوا إشارات على عدم رضاهم عن هذا النزوع المدني في أداء حكومة ألفونسين، ما ترتب عليه صدور قوانين ترجمت براغماتية النظام الجديد، أبرزها قانون 492.23 بشأن إنهاء محاكمة العسكريين⁽⁸³⁾، وقانون 521.23 بشأن الطاعة الواجبة⁽⁸⁴⁾. ثم منح كارلوس منعم، الذي خلف ألفونسين، عفوًا عن العسكريين سواء المدانين أو المتابعين أمام المحاكم، كما منح عفوًا عن بعض قادة التنظيمات المسلحة الذين كانوا متابعين أيضًا⁽⁸⁵⁾، ووطد علاقته بالجيش⁽⁸⁶⁾ من أجل توسيع هامش الحركة أمام النظام الديمقراطي الجديد.

تم التخلي عن المتابعة الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات، بعد أن تبين أنها تنطوي على أسئلة إشكالية، لا تتعلق فقط بإقرار العدالة في حد ذاتها، بل، أيضًا، بتحديد من يجب أن يقع عليه العقاب، وعلى أي أساس، وما يجب فعله إزاء الضحايا الذين يطالبون بالقصاص باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لإنجاز المصالحة. وقد كان لاستمرار

82 نشر على سبيل إلى المثال، إلى ما يعرف بقانون الدفاع الوطني 23.554 الصادر في 26 نيسان/ أبريل 1988، الذي منع على المؤسسة العسكرية التدخل في السياسة العامة، ينظر: Argenti Argentina, Ministerio de Justicia y Derchios Humans, Informacion Legislativa, Defensa Nacional Principios básicos. Finalidad y estructura del sistema. Organización de las Fuerzas Armadas. Servicio de Defensa Nacional. Organización Territorial y Movilización. Disposiciones generales y transitorias, Ley no. 23.554, 26/4/1988, accessed on 27/7/2020, at: <https://bit.ly/32XdS6j>

83 صدر هذا القانون عن البرلمان في 24 كانون الأول/ ديسمبر 1986، ونص على إنهاء كل أشكال التحقيق والمتابعة في حق العسكريين المتهمين بارتكاب انتهاكات خلال الحكم العسكري. ورغم محاولة الرئيس ألفونسين الاعتراض على القانون، فإن خوفه من انقلاب عسكري مضاد دفعه إلى التراجع. وقد ألغى البرلمان هذا القانون، لاحقاً، في آب/ أغسطس 2003. وفي 14 حزيران/ يونيو 2005، حكمت المحكمة العليا بعدم دستوريته، ينظر: Pablo de Greiff, "Los esfuerzos de reparación en una perspectiva internacional: El aporte de la compensación al logro la justicia imperfecta," Revista de Estudios Socio-Jurídicos, vol. 7 (2005), p. 67.

84 أصدر البرلمان هذا القانون في 4 حزيران/ يونيو 1987، ونص على إعفاء المرؤوسين، من قوات الجيش والشرطة الذين كانوا ينفذون أوامر رؤسائهم، من المتابعة. ثم ألغاه البرلمان في آب/ أغسطس 2003. وفي 14 حزيران/ يونيو 2005، حكمت المحكمة العليا بعدم دستوريته. وفي السياق ذاته، تُميز بعض أدبيات السياسة العسكرية بين القيادات الأعلى رتبة التي تتصلح بإظهار وجهات نظر الجيش ونقل احتياجاته إلى الدولة والمجتمع، والضباط المحترفين المختصين بإدارة العنف الذين يشكلون نخبة المهنة العسكرية، والمجندين الذين تكون خبرتهم في استخدام العنف، ينظر: باراني، ص 82.

85 يتعلق الأمر بالمراسيم الرئاسية 1002، و1003، و1004 و1005، التي أصدرها منعم في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 1989، وعفا فيها عن 200 عسكري و70 مدنيًا. يضاف إلى ذلك المراسيم الرئاسية 2741، و2742، و2743، و2744، و2745 و2746، التي أصدرها في 29 كانون الأول/ ديسمبر 1990، ينظر: de Greiff, p. 168.

86 في هذا الصدد، عيّن منعم كل من إيتالو أرخينتينو لودير Italo Argentino Luder أحد أنصار العفو عن المسؤولين عن الانتهاكات، وزيراً للدفاع، وإيسيدرو كاتريس Isidro Cáceres رئيساً لهيئة أركان الجيش، ينظر: هانتجتون، ص 311.

أما في بيرو، فقد أكدت لجنة الحقيقة والمصالحة في تقريرها، الذي قدمته في 5 أيلول/ سبتمبر 2003، أن التحول الديمقراطي، الذي يتخلى عن تسوية حسابات الماضي وتثبيت المسؤوليات، يتسم بعجز كبير في شرعيته⁽⁹⁷⁾. وبدا جلياً انشغالها بإحقاق العدالة، رغم أن جزءاً من الطبقة السياسية أبدى انزعاجه من المسؤوليات التي أثارها تقريرها. فأحيل عدد من أفراد الشرطة وعناصر حركة الدرب المضيء على القضاء⁽⁹⁸⁾، وتوالت المحاكمات⁽⁹⁹⁾. ورغم أنها، إجمالاً، اندرجت في سياق التوازن في توزيع المسؤوليات بين الدولة وهذه الحركة، فإن ذلك لم يمنع من أن تواجهها بعض العراقل⁽¹⁰⁰⁾. وكانت محاكمة فوجيموري⁽¹⁰¹⁾ لحظة دالة بالنسبة إلى مناهضة الإفلات من العقاب وإنصاف الضحايا، حين بدا للنظام الجديد أن ميزان القوى بدأ يميل إلى صالحه.

بيد أن بعض التدابير التي قام بها الرئيس، آلان غارثيا Alan García (1985-1990)، بددت هذا الانطباع، وجعلت التجربة البيروفية أقرب إلى نظيرتها الأرجنتينية من حيث حالة المد الجزر التي طبعتها. ففي أيلول/ سبتمبر 2010، صدّق غارثيا مرسوم قانون 1097 الذي اعتُبر بمنزلة قانون عفو جديد، وإنعاش لخطاب الإفلات من العقاب. لكن ضغط المنظمات الحقوقية داخل البلاد وخارجها دفع البرلمان إلى إلغاء المرسوم، ومع اقتراب انتهاء ولاية غارثيا أعلنت الدولة أنها ستوفر المساعدة القضائية لكل موظفي الدولة المتابعين بارتكاب انتهاكات⁽¹⁰²⁾؛ ما عزز الانطباع بأن حكومته شكّلت بسياستها سيقاً عنوانه الأبرز تراجع حركة المطالبة بعدم الإفلات من العقاب.

تقع التجارب الثلاث ضمن خيار المصالحة الوطنية الذي فرض نفسه على الأنظمة الجديدة، ولا سيما في ظل استمرار نفوذ رجالات

وفي تشيلي، كان استفتاء 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1988⁽⁹²⁾ لحظة أساسية في التحول الديمقراطي، غير أن ذلك لم يمنع نظام بينوشيه من الوقوف على ترتيبات هذا التحول حفاظاً على مصالحه⁽⁹³⁾. وقد كان أيلوين، الذي خلف بينوشيه، مدرّكاً لنفوذ الجيش، فعمل على طمأنة قياداته الأساسية، وبدا ذلك في تشكيلة اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة التي ضمت عضوين سبق لهما أن شغلا مناصب وزارية في عهد بينوشيه⁽⁹⁴⁾؛ ما عبّر عن اقتناع النظام الجديد بضرورة الحفاظ على التوازن داخل اللجنة تجنباً لأي توجه راديكالي بشأن المتابعة الجنائية لرموز النظام السابق.

سيتجلى هذا الانشغال بجدل العدالة والمصالحة في التقرير الذي أنجزته اللجنة الوطنية للاعتقال السياسي والتعذيب، حين أقرت بأن بعض الضحايا ارتكبوا أيضاً انتهاكات، غير أن ذلك "لا يبرر احتجازهم في معتقلات سرية وتعذيبهم"⁽⁹⁵⁾. ولا يعكس الحرص على التوازن، فقط، حقيقة الانتهاكات التي حدثت بقدر ما يعكس، كذلك، إكراهات التحول الديمقراطي التي كانت تتطلب بعض "الحكمة" في التعامل مع هذه الانتهاكات بإعادة جدولتها وتوزيعها بين المعنيين بها، تمهيداً لوضعها داخل سردية تاريخية تحظى بالتوافق، وتعزز، من ثم، التوازن في استدعاء الذاكرة وإعادة صياغتها.

بيد أن اعتقال الجنرال بينوشيه، في لندن في 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1998، فتح أفقاً جديداً أمام الضحايا وعائلاتهم، وأعطى زخماً لمسار العدالة الانتقالية، خاصة فيما يتعلق بمحاكمة المسؤولين عن الانتهاكات. فتمت متابعة عدد منهم بتهم ثقيلة كالاختفاء القسري والإعدام خارج القانون⁽⁹⁶⁾؛ ما جعل خطاب الضحايا وعائلاتهم ينتعش من جديد.

97 Febres et al.

98 Yupanqui, pp. 42-43.

99 في عام 2006، دین 4 ضباط أمن بالسجن 16 سنة بسبب مسؤوليتهم في اختفاء طالب. وفي عام 2008 دین رئيس مصلحة الاستخبارات الوطنية السابق، خوليو سالانار مونروي Julio Salazar Monroe، بسبب مسؤوليته في اختفاء ومقتل 9 طلاب وأستاذ جامعي في جامعة لاكانتوتا La Cantuta، وهي القضية التي سيُدان فيها الرئيس الأسبق فوجيموري لاحقاً، يُنظر: Burt, p. 323.

100 نشر إلى بقاء التحقيقات في النيابة العامة، وضعف صياغة الاتهامات وجمع الأدلة، زيادة على عراقيل مارسها ضباط الجيش للحيلولة دون الوصول إلى المعلومات التي قد تفيد التحقيق، وتسهم في تحديد المسؤوليات. وقد ظهر ذلك، بجلاء، خلال الولاية الثانية للرئيس آلان غارثيا (2006-2011)، يُنظر: Ibid., p. 333.

101 تم اعتقال فوجيموري في تشيلي في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005. وفي 22 أيلول/ سبتمبر 2007، تم تسليمه للبيرو بقرار من المحكمة العليا التشيلية، وفي 10 كانون الأول/ ديسمبر بدأت محاكمته التي استمرت حتى 7 نيسان/ أبريل 2009، حيث تمت إدانته بـ 25 سنة سجناً نافذاً من جراء ما ارتكبه من انتهاكات خلال فترة حكمه. حول محاكمة فوجيموري، يُنظر: Ibid., pp. 329-330.

102 Ibid., pp. 334-335.

92 كانت ولاية بينوشيه تنتهي في 11 آذار/ مارس 1990، وتجنباً لاستمراره في الحكم، طالبت المعارضة بإجراء استفتاء بشأن تجديد ولايته إلى غاية 11 آذار/ مارس 1997، وهو الاستفتاء الذي جرى في 5 تشرين الأول/ أكتوبر 1988، وأظهرت نتيجته رفض استمرار بينوشيه في الحكم بنسبة تجاوزت 55 في المئة.

93 من هذه الترتيبات ضمان بقاء نحو 300000 موظف من أنصاره في مناصبهم، وتعيين 9 قضاة في المحكمة العليا، وتعديل القانون الانتخابي، وبقاؤه قائداً عاماً للجيش حتى 10 آذار/ مارس 1998، وتعيينه عضواً بمجلس الشيوخ مدى الحياة، يُنظر: هانتجتون، ص 258.

94 يتعلق الأمر بكل من ريكاردو مارتين دياز Ricardo Martin Diaz (1911-2005)، وهو رجل قانون مرموق، شغل وظائف حكومية، منها ترؤسه لجنة بوزارة الداخلية مكلفة بملف المنفيين، وغونزالو فيال كوزيا Gonzalo Vial Correa (1930-2009)، وهو مؤرخ ومحام وكاتب، وقد شغل منصب وزير التربية والتعليم في عهد بينوشيه بين سنتي 1978 و1979.

95 Informe de la Comisión Nacional de Prisión Política y tortura, p. 75.

96 وصل عدد المحاكمات ما بين الفترة 2000 - أيار/ مايو 2011 إلى 773، منها 245 تم البت فيها نهائياً، وصدرت بشأنها أحكام نهائية من المحكمة العليا، يُنظر: Burt, p. 323.

لأسباب سياسية وتعويضهم⁽¹⁰⁷⁾. وبالنظر إلى أن اللجنة كانت تتعلق بالاختفاء فقط، فقد تم الاعتراف بضحايا الاعتقال السياسي بواسطة قانون جبر الضرر الذي صدر في عهد كارلوس منعم (1991)، والذي منحهم تعويضات سخية في إطار سياسة منتظمة لجبر الضرر⁽¹⁰⁸⁾؛ ما ترجم تعديلاً للاختلالات التي ترتبت على تعليق محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات، ومن ثم التوصل إلى توافق بشأن الذاكرة. بيد أن الوقائع اللاحقة أثبتت أن عامل الزمن ليس فاعلاً رئيساً في سيورة النسيان، في ضوء الحيوية التي ظلّ الضحايا يُبدونها بتشبهتهم بالعدالة التي لا تتحقق فقط بجبر الضرر، وإنما، أيضاً، بمتابعة المسؤولين عن الانتهاكات، وهو ما عكسه موقف حركة "أمهات ساحة مايو" التي رفضت التعويضات الممنوحة للضحايا، وبقيت تتطلع إلى نسيانٍ يقتزن بإصلاح مؤسّساتي شامل، تُعتبر استعادة الذاكرة التي تبني على العدالة الجنائية أهمّ فصل فيه. ولم يتوقف تقاطب الرهانات عند فترة الحكم العسكري 1976-1983، بل امتد إلى ما قبل انقلاب عام 1976، إذ رفض التيار البيروني منح تعويضات عن الانتهاكات التي جرت قبل هذا التاريخ⁽¹⁰⁹⁾، في حين يحيل على صراع حول إعادة قراءة الذاكرة وتأويل بعض فصولها.

وفي تشيلي، وأثناء تقديم تقرير اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة في 4 آذار/ مارس 1991، طلب الرئيس أيلوين الصّبح من عائلات الضحايا، كما طالب قوات الجيش والأمن وكل من شارك في الانتهاكات بالاعتراف بالمسؤولية والتعاون لتضميد الجراح. لكن ميزان القوى لم يكن يسمح بهذا الاعتراف، في ظل النفوذ الذي بقي يحتفظ به الجيش بعد التحول الديمقراطي. ولعل ذلك ما يفسر تميز التجربة التشيلية على صعيد وضع سياسات وبرامج متكاملة لجبر الضرر، بوصفها نوعاً من التوازن في مواجهة مطالب الضحايا بإقرار العدالة ومحاكمة

الأنظمة السابقة خلال فترات التحول نحو الديمقراطية. ولذلك لم تُثر المسألة، إلا في الحدود التي لم تؤثر في هذه المصالحة؛ باعتبارها شرطاً ضرورياً لإكمال هذا التحول من دون تكاليف باهظة.

3. الذاكرة ومأسسة النسيان

تُعدّ حقوق الضحايا⁽¹⁰³⁾ محوراً مركزياً في صياغة الذاكرة الجماعية؛ فاحتفاظها بشحنها العاطفية وتأثيرها السياسي يتطلب سياسات عمومية لإنعاشها وتحفيزها على نحو مستمر؛ لما لذلك من تأثير في الاستجابة المؤسسية لترسيخ الديمقراطية والتنشئة السياسية للأجيال الجديدة⁽¹⁰⁴⁾. ويُعدّ النسيان والصفح أهم رهانات هذه الذاكرة، حيث تُفسح الاعتبارات القانونية المرتبطة بالعدالة المجال للاعتبارات الأخلاقية التي تحيل على منظومةٍ يمثلّ الصّبح عصبها الأساسي⁽¹⁰⁵⁾. ومن هنا، يصبح التمييز بين الذاكرة والنسيان شرطاً لفهم التوترات التي تسمّ معظم تجارب العدالة الانتقالية، فالذاكرة لا تعني تذّكر كل شيء بقدر ما لا تعني، أيضاً، نسيان كل شيء؛ ويتعلق الأمر بمواجهة النسيان من خلال مأسسته وفق ميزان القوى بين نخب النظام السابق والجديد. وفي هذا الصدد، كان الفاعلون في التجارب الثلاث مدرّكين استحالة تجاوز الماضي والدفع به نحو النسيان، وكانوا متوافقين على أن الذاكرة من دون عدالة لا تعني شيئاً غير النسيان، لكن الاختلاف كان حول طبيعة هذه العدالة؛ أتقتصر على الاعتراف بالضحايا وإعادة الاعتبار إليهم، أم تتجاوز ذلك نحو محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات؟ ولذلك مثّلت مأسسة النسيان الأفق الذي تقاطعت عنده هذه التجارب، بدرجات متفاوتة، عبر برامج جبر الضرر والتعويض والذاكرة.

وفي الأرجنتين، واجه النظام الجديد إشكالات الذاكرة على نحو لا يؤدي إلى "خلع عباءة من النسيان على الماضي"، كما قال الرئيس ألفونسين في خطاب تنصيب اللجنة الوطنية حول اختفاء الأشخاص⁽¹⁰⁶⁾. فصدرت قوانين انصبت على إعادة إدماج الموظفين الذي فُصلوا من عملهم

107 يتعلق الأمر بقانون 23.053 (الصادر في 22 شباط/ فبراير 1984)، وقانون 23.117 (الصادر في 30 أيلول/ سبتمبر 1984)، وقانون 23.238 (الصادر في 10 أيلول/ سبتمبر 1985)، وقانون 23.278 (الصادر في أيلول/ سبتمبر 1985)، وقانون 23.523 (الصادر في حزيران/ يونيو 1988). ينظر: Greiff, p. 166.

108 يتعلق الأمر بقانون 24.043 الذي أصدره البرلمان في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 1991، ينظر البوابة التشريعية لوزارة العدل وحقوق الإنسان: Ministerio de Justicia u Derechos Humanos, "Otórganse beneficios a las personas que hubieran sido puestas a disposición del P.E.N. durante la vigencia del estado de sitio, o siendo civiles hubiesen sufrido detención en virtud de actos emanados de tribunales militares. Requisitos," Ministerio de Justicia u Derechos Humanos, 1991, accessed on 9/7/2020, at: <https://bit.ly/2ZeAZam>

109 يتعلق الأمر بالفترة 6 تشرين الثاني/ نوفمبر 1974 - 24 آذار/ مارس 1976، وهي الفترة التي عرفت حكم إيزابيل بيرون Isabel Perón أرملة الرئيس الأسبق بيرون، ينظر: de Greiff, p. 165; Lefranc, p. 397.

103 يرى مينديث أن حقوق الضحايا هي الإنصاف، ومعرفة الحقيقة، والحق في التعويض المادي والمعنوي، والحق في الإصلاح السياسي والاجتماعي المؤسّساتي الشامل: Méndez, p. 83.

104 Reyes, Cruz & Aguirre, p. 100.

105 ريكور، ص 661-728.

106 ينظر نص هذا الخطاب التاريخي الذي ألقاه ألفونسين في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1983، في:

"35 años de democracia: 'No va a ser nada fácil, pero no habrá nada imposible': El emocionante discurso de Raúl Alfonsín elegido presidente en 1983," Clarin, 30/10/2018, accessed on 9/7/2020, at: <https://bit.ly/2ZOHL5H>

عرفتها بيرو خلال الحرب الأهلية. ورغم ذلك، تعتبر بيرو من التجارب القليلة التي ظلت فيها صفة "الجلاد" و"الضحية" مثار تقاطب بين الفاعلين، وتجلّى ذلك، أساساً، في الصراع بين عائلات الضحايا المنتمين إلى حركة الدرب المضىء ممن تعرضوا للانتهاكات على يد قوات الأمن، وأولئك الذي كانوا ضحية الانتهاكات التي ارتكبتها هذه الحركة خلال الحرب الأهلية⁽¹¹⁷⁾، الأمر الذي ألقى بظلاله على النقاش العمومي بشأن الذاكرة.

أسهمت الإكراهات القانونية والسياسية التي واكبت المسارات الانتقالية في البلدان الثلاثة، في الانحياز، بدرجات متفاوتة، إلى ذاكرة متوازنة من خلال التعامل مع مطالب الضحايا بإقرار العدالة الجنائية، والاستجابة لها بواسطة برامج جبر الضرر المادي المتمثل في التعويضات والخدمات الاجتماعية (كالتربية والصحة والسكن)، وجبر الضرر المعنوي المتمثل في اعتراف الدولة بالانتهاكات وإعادة التأهيل وإقامة النصب التذكارية وبناء متاحف ومراكز الذاكرة⁽¹¹⁸⁾. ورغم الأهمية الرمزية التي اكتسهاها جبر الضرر المعنوي بالنسبة إلى الضحايا، فإنه في بعض الأحيان تحوّل إلى مغدّ للصراع حول الرموز⁽¹¹⁹⁾، وفي أحيان أخرى إلى محفز لإنعاش ذاكرة من عاشوا القمع السياسي على نحو مباشر، ونقل مضمينها إلى الأجيال الجديدة كما هو الشأن، مثلاً، بالنسبة إلى أماكن الذاكرة في تشيلي⁽¹²⁰⁾.

وسواء تعلق الأمر ببرامج جبر الضرر المادي أو المعنوي، فقد اندرجت كلها ضمن تطلع الأنظمة الجديدة إلى الحد من راديكالية خطاب الضحايا، وتأسيس ما يسميه البعض ميثاق النسيان الذي يبنّي على العفو (النسيان القانوني) والصفح (النسيان الأخلاقي والاجتماعي)⁽¹²¹⁾، في أفق تحقيق المصالحة بوصفه شرطاً أساسياً لإنجاز التحول الديمقراطي.

117 نشير إلى المجزرة التي شهدتها سجن ميغيل كاسترو كاسترو Miguel Castro في ليما بين 6 و9 أيار/ مايو 1992، التي شهدت إعدام 42 شخصاً من عناصر حركة الدرب المضىء على يد قوات الأمن من دون سند قانوني، ينظر: Febres et al.

118 نشير، مثلاً، إلى متحف الذاكرة وحقوق الإنسان في سانتياغو (تشيلي) الذي افتُتح في 11 كانون الثاني/ يناير 2010، ومتحف الذاكرة في بوينوس أيريس (الأرجنتين) الذي افتُتح في 19 أيار/ مايو 2015، ومركز الذاكرة والتسامح والإدماج الاجتماعي في ليما (بيرو) الذي افتُتح في 17 كانون الأول/ ديسمبر 2015.

119 على سبيل المثال، في 11 أيلول/ سبتمبر 2003، الذي صادف ذكرى الانقلاب الذي قاده بينوشيه، وتمت إعادة فتح باب موراندي 80 Morandé، وهو أحد أبواب قصر لامونيدا، وقد اكتسب رمزية بالغة لأنه كان الباب الذي أخرج منه جثمان الرئيس الراحل سلفادور ألبيندي بعد انتحاره. وقد أمر بينوشيه، بعد الانقلاب، بإزالة الباب، ينظر: Martin, p. 119.

120 Reyes, Cruz & Aguirre, p. 105.

121 Hazan, "Les dilemmes de la justice transitionnelle," p. 42.

الجنّة، وتنفيذ توصيات اللجنة⁽¹¹⁰⁾. وأُتخذت، في هذا السياق، تدابير قانونية وإدارية تمنح تكرار الانتهاكات، من قبيل إحداث الهيئة الوطنية لجبر الضرر والمصالحة بموجب القانون 123.19⁽¹¹¹⁾، ووضع برنامج جبر الضرر والرعاية الصحية الشاملة PRAIS، وقد اندرج ذلك في سياق مقارنة براغماتية لإشكالات الذاكرة، تنطلق من ميزان قوى لم يعرف تعديلاً كبيراً منذ تنحي بينوشيه عن السلطة.

أما في بيرو، فقد اتخذ تدبير الذاكرة وجبر الضرر الجماعي بعداً مختلفاً، بحكم العدد الهائل من المهجرين وما أفرزته مشكلة الأرض من تداعيات اجتماعية واقتصادية⁽¹¹²⁾. فتم إنشاء البرنامج الوطني لدعم إعادة التوطين وتنمية المناطق المتضررة PAR عام 1995⁽¹¹³⁾. ونص تقرير اللجنة على توصيات بشأن جبر الضرر المادي والجماعي⁽¹¹⁴⁾، في ربط بين الانتهاكات وأعمال العنف التي شهدتها البلاد من جهة، والسياقات الثقافية والاجتماعية والمجالية المرتبطة بمشكلة الأرض من جهة أخرى، ولا سيما في منطقة الأنديز التي شهدت تهجير عدد كبير من ساكنتها. ولتعزيز هذا التوجه، أُقرّ قانون التهجير الداخلي الذي نص على إنصاف هؤلاء وتأهيلهم وإعادة إدماجهم داخل المجتمع⁽¹¹⁵⁾، من أجل إنجاز مصالحة وطنية تستهدف إعادة بناء الذاكرة الاجتماعية وتأهيلها.

وفي السياق ذاته، تم إحداث لجنة عليا متعددة القطاعات CMAN للإشراف على تنفيذ توصيات اللجنة الوطنية للحقيقة والمصالحة⁽¹¹⁶⁾، ضمن مقارنة أفقية تأسست على دمج التداعيات الحقوقية والاقتصادية والاجتماعية للانتهاكات وأعمال العنف التي

110 ينظر توصيات اللجنة المتعلقة بجبر الضرر:

"Informe final de la comisión nacional de verdad y reconciliación," pp. 69-75.

111 صدّق القانون في 8 شباط/ فبراير 1992. ينظر نصه على موقع المكتبة الرقمية للمعهد الوطني لحقوق الإنسان في تشيلي:

"LEY N° 19.123 Crea Corporacion Nacional De Reparacion Y Reconciliacion, Establece Pension De Reparacion Y Otorga Otros Beneficios En Favor De Personas Que Señala," Biblioteca del Congreso Nacional de Chile, accessed on 9/7/2020, at: <https://bit.ly/2ZarbOo>

112 حول مشكلة الأرض والمهجرين في الحرب الأهلية في بيرو، ينظر تقرير لجنة الحقيقة والمصالحة، في: Febres et al.

113 Correa, pp. 450-451

114 Febres et al.

115 يتعلق الأمر بقانون 28.223 الذي صدّق في 28 نيسان/ أبريل 2004، ينظر الجريدة الرسمية El Peruano، في:

"Aprueban Reglamento de la ley N 28223, ley Sobre Los Desplazamientos Internos, El Peruano," El Peruano, 24/2/2005, accessed on 9/7/2020, at: <https://bit.ly/38MbpQX>

116 أُحدثت هذه اللجنة بالمرسوم الرئاسي 003JUS 2004-003 (6 شباط/ فبراير 2004). حول جبر الضرر في بيرو، ينظر:

Correa, p. 464; Salmón, p. 257.

خاتمة

مثل تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو لحظة أساسية في مسار التحول الديمقراطي وإعادة بناء شرعية الدولة على أسس جديدة. واستطاعت هذه البلدان، عبر هذه اللجان، إحداث تعديل نسبي في علاقات القوة بين القوى الاجتماعية المصطفة حول الأنظمة السابقة وتلك المتطلعة إلى صياغة عقود اجتماعية جديدة تعزز المسارات الانتقالية، وتدفع بها قدماً نحو إقامة أنظمة ديمقراطية حقيقية تضمن عدم تكرار انتهاكات الماضي.

ومن هنا، يمكن فهم مخاوف الأنظمة الجديدة من ارتفاع التكلفة السياسية لمقاربة شمولية لا اختلال فيها بين الحقيقة والعدالة وجبر الضرر. ولذلك، اتسم أداؤها بواقعية سياسية نابعة من إدراكها أن خطر انتكاس التحول الديمقراطي يظل وارداً في أي لحظة، خاصة في ظل تسييس الجيوش وانخفاض حسها المهني وتوجسها من حكم المدنيين، إضافة إلى راديكالية مقاربة الضحايا لإشكالات الماضي وتطلعهم إلى العدالة الكاملة.

إن التوصيات التي وضعتها لجان الحقيقة في البلدان الثلاثة، وإن كانت قد فتحت المجال، نظرياً، أمام تشكّل مختبر مفتوح للإصلاح السياسي والمؤسسي والاجتماعي والثقافي، فإن استمرار جدل العدالة والمصالحة يُسائل بقوة نزوع البعض نحو اعتبار العدالة الانتقالية بمنزلة براديجم لدولة الحق والقانون⁽¹²⁴⁾. هذا في الوقت الذي ما زال فيه "قوس الحقيقة" مفتوحاً (حالة الأرجنتين)⁽¹²⁵⁾، مما ينبئ بأطوار جديدة في هذا الصدد. وفي الإمكان القول إن التجارب الثلاث عكست، بدرجة أو أخرى، الجدليات الكبرى التي حكمت الموجتين الثانية والثالثة للعدالة الانتقالية، والتي تجد تمظهرها الأساسي في سجل الجلادين والضحايا، وتأثيره في قضايا استعادة الذاكرة وإعادة البناء الوطني وترسيخ التحول الديمقراطي.

ومن ناحية أخرى، تطرح هذه التجارب أسئلة تتجاوز النقاش التقليدي بشأن العدالة الانتقالية، فإشكالات الذاكرة لا تقتصر، فقط، على كيفية استعادتها وإعادة قراءتها وتأويلها، بل تتجاوز ذلك نحو إمكانية نزع الطابع السياسي عن هذه الذاكرة، وتحريرها من التقاطبات السياسية والمجتمعية التي عادة ما تلاحقها، بحيث لا تعني استعادتها، بالضرورة، الإحالة على ماضي الانتهاكات⁽¹²⁶⁾، بقدر ما تعني تجديد الثقافة السياسية والاجتماعية، مما يسمح بإيجاد طرائق مغايرة للاشتباك مع هذه الإشكالات. ولعل هذا أبرز ما يمكن استخلاصه بالنسبة إلى السياق العربي الراهن؛ فارتباط كيفية التحول الديمقراطي بخصوصية كل بلد⁽¹²⁷⁾، يجعل خيارات الفاعلين محدودة في مواجهة الإشكالات الثقافية والاجتماعية التي يطرحها تفعيل العدالة الانتقالية الذي يبقى أمراً مؤجلاً في معظم البلدان العربية.

”

مثل تأسيس لجان الحقيقة في الأرجنتين وتشيلي وبيرو لحظة أساسية في مسار التحول الديمقراطي وإعادة بناء شرعية الدولة على أسس جديدة. واستطاعت هذه البلدان، إحداث تعديل نسبي في علاقات القوة بين القوى الاجتماعية المصطفة إلى صياغة عقود اجتماعية جديدة تعزز المسارات الانتقالية

“

بيد أن ذلك لم يكن سهلاً؛ بالنظر إلى نجاح نخب الأنظمة السابقة (في الأرجنتين وتشيلي على وجه الخصوص) في الحفاظ على الحد الأدنى من نفوذها. وهو ما بدت نخب الأنظمة الجديدة واعيةً به؛ ما أنتج توتراً بين سرديتين: سردية شددت على ضرورة احترام ذاكرة الماضي بتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا من خلال المساءلة الجنائية للمسؤولين عن الانتهاكات، وسردية أخرى ركزت على تجاوز الاعتبارات الأيديولوجية والسياسية، والنظر إلى المستقبل، عبر إنجاز المصالحة والسلم الأهلي اللذين يحيلان على منظومة يمثل العفو (القانوني) والصفح (الأخلاقي) أبرز عناوينها وأكثرها دلالةً، وهو ما يصب في "نسيان" متوافقٍ عليه، يُتيح تجنب "إساءة استعماله"⁽¹²²⁾ بتعبير بول ريكور. فالصفح لا يمكن فرضه بمرسوم أو قانون بحسب هذه السردية. كما أن النسيان يتطلب توافقاً حول صيغته وأدواره حتى لا يصير "نسياناً بالأمر"⁽¹²³⁾، غير قادر على مجابهة التحديات الأخلاقية والسياسية المطروحة.

124 Teitel, p. 71.

125 إلى حدود نهاية عام 2015، تم التوصل إلى المعطيات التالية: 2624 شخصاً تمت مُعاقبتهم، و937 شخصاً في طور المحاكمة، و526 شخصاً تمت محاكمتهم، و1064 شخصاً رهن الاعتقال، كما تمت معرفة مراكز الاعتقال السري الأخرى، حيث وصلت إلى 498 معتقلاً، ينظر: Allerbon, p. 46.

126 Reyes, Cruz & Aguirre, p. 108.

127 بشارة، ص 90.

122 ريكور، ص 723.

123 المرجع نفسه، ص 654.

de Estudios Socio-Jurídicos (Universidad del Rosario, Bogotá, Colombia). vol. 7 (2005).

De Greiff, Pablo. "Los esfuerzos de reparación en una perspectiva internacional: El aporte de la compensación al logro la justicia imperfecta." *Revista de Estudios Socio-Jurídicos*. vol. 7 (2005).

"Decreto 187/83." Comisión Nacional sobre la Desaparición de Personas. 15/12/1983. at: <https://bit.ly/2BuaEvp>

"Decreto Ley 2191." Biblioteca del Congreso Nacional de Chile. 19/4/1978. at: <https://bit.ly/2XUa7dQ>

Elster, Jon. *Rendición de cuentas: La justicia transicional en perspectiva histórica*. Ezequiel Zaidenweg (trad.). Buenos Aires: Katz, 2006.

Febres, Salomón Lerner et al. "Informe Final de la Comisión de la Verdad y Reconciliación. Versión en cinco fascículos." Instituto de Democracia y Derechos Humanos (2008). at: <https://bit.ly/3ed2cyi>

González, Eduardo & Howard Varney (eds.). *En busca de la verdad: Elementos para la creación de una comisión de la verdad efi caz*. Brasilia: Comisión de Amnistía del Ministerio de Justicia, 2013. at: <https://bit.ly/3gKEmf3>

González, Lorena (ed.). *Presente y futuro de los derechos humanos: Ensayos en honor a Fernando Volio*. San José: Instituto Interamericano de Derechos Humanos, 1998.

Hazan, Pierre. "Mesurer l'impact des politiques de châtement et de pardon: Plaidoyer pour l'évaluation de la justice transitionnelle." *Revue Internationale de la Croix Rouge*. vol. 88, no. 861 (March 2006).

_____. "Les dilemmes de la justice transitionnelle." *Mouvements*. vol. 1, no. 53 (2008).

Joinet, Louis (dir.). *Lutte contre l'impunité: Dix questions pour comprendre et agir*. Paris: La Découverte, 2002.

Lefranc, Sandrine. "Politiques du pardon: Amnistie et transitions démocratiques, une approche comparative."

المراجع

العربية

باراني، زولتان. "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي." *سياسات عربية*. العدد 24 (كانون الثاني/يناير 2017).

بشارة، عزمي. *في الثورة والقابلية للثورة*. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

ريكور، بول. *الذاكرة، التاريخ، النسيان*. ترجمة وتقديم وتعليق جورج زيناقي. بيروت: دار الكتاب الجديدة المتحدة، 2009.

"ما هي العدالة الانتقالية؟". المركز الدولي للعدالة الانتقالية. في: <https://bit.ly/3gKDo38>

هاننتجتون، صامويل. *الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين*. ترجمة عبد الوهاب علوب. مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين إبراهيم. الكويت: دار سعاد الصباح، 1993.

الأجنبية

Allerbon, Daniela (ed.). *El Nunca más: Y los crímenes de la dictadura*. Buenos Aires: Ministerio de Cultura Presidencia de la Nación, 2015.

Argenti Argentina. Ministerio de Justicia y Derchios Humans. Informacion Legislative. *Defensa Nacional Principios básicos. Finalidad y estructura del sistema. Organización de las Fuerzas Armadas. Servicio de Defensa Nacional. Organización Territorial y Movilización. Disposiciones generales y transitorias*, Ley no. 23.554. 26/4/1988. at: <https://bit.ly/32XdS6j>

Congress of the Republic of Peru. "Conceden amnistía general a personal militar, policial y civil para diversos casos Ley N° 26479." *Justia Perú* (May 1980). at: <https://bit.ly/2Mqv6iU>

_____. "Precisan interpretación y alcances de amnistía otorgada por la Ley N° 26479 Ley N° 26492." *Justia Perú* (June 1995). at: <https://bit.ly/2XqVAHt>

De Gamboa Tapias, Camila. "Justicia transicional: Dilemas y remedios para lidiar con el pasado." *Revista*

_____. *Informe de la comisión nacional sobre presión política y tortura* (November 2005).

Reyes, María J., María A. Cruz & Félix Aguirre. "Los lugares de memoria y las nuevas generaciones: Algunos efectos políticos de la transmisión de memorias del pasado reciente de Chile." *Revista Española de Ciencia Política*. no. 41 (Julio 2016).

"Senor Presidente." Memoria Abierta. 2018. at: <https://bit.ly/2ZU4Qnh>

Teitel, Ruti G. "Transitional Justice Genealogy." *Harvard Human Rights Journal*. vol. 16 (2003).

Verbitsky, Horacio. *El vuelo*. Buenos Aires: Planeta Espejo de la Argentina, 1995.

Yupanqui, Samuel Abad. "Retos jurídicos del Informe de la CVR: La necesaria garantía del derecho a la verdad." *Derecho PUCP*. no. 57 (2004).

Institut d'études politiques de Paris (cycle supérieur d'études politiques). Thèse pour obtenir le doctorat en science politique. Paris, 2000.

"LEY N° 19.123 Crea Corporacion Nacional De Reparacion Y Reconciliacion, Establece Pension De Reparacion Y Otorga Otros Beneficios En Favor De Personas Que Señala." Biblioteca del Congreso Nacional de Chile. at: <https://bit.ly/2ZarBoo>

Martin, Arnaud (dir.). *La mémoire et le pardon: Les commissions de la vérité et de la réconciliation en Amérique Latine*. Paris: L'Harmattan, 2009.

Ministerio de Justicia u Derechos Humanos. "Ley N° 24.043 Otórganse beneficios a las personas que hubieran sido puestas a disposición del P.E.N. durante la vigencia del estado de sitio, o siendo civiles hubiesen sufrido detención en virtud de actos emanados de tribunales militares. Requisitos." 1991. at: <https://bit.ly/2ZeAZam>

_____. "Ley 24.390 Plazos de prisión preventiva." 2/11/1994. at: <https://bit.ly/3iHy7dz>

_____. "Ley 27362 Conductas delictivas. Delitos de lesa humanidad, genocidio o crímenes de Guerra." 2017. at: <https://bit.ly/2O6MA18>

Morales, Ethel Nataly Castellanos. "Verdad, justicia y reparación en Argentina, El Salvador y Sudáfrica. Perspectiva comparada." *Revista de Estudios Socio-Jurídicos*. vol. 7 (2005).

Reátegui, Félix (ed.). *Justicia Transicional: Manual para América Latina*. Yolanda Chavez (trans.). Brasilia: Comisión de Amnistía del Ministerio de Justicia; Nueva York: Centro Internacional para la Justicia Transicional, 2011.

República de Chile. Ministerio del Interior. "Subsecretaría del Interior crea comisión nacional sobre prisión política y tortura, para." *Decreto Supremo*. no. 1.040. 26/9/2003. at: <https://bit.ly/2MraR4Q>